مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

اسم المقال: "البرنامج الفلسطيني لمساعدات البطالة والتشغيل المؤقت، دراسة ميدانية من وجهة نظر المستفيدين في محافظة طولكرم/فلسطين"
اسم الكاتب: عمر محمود أبو عيدة، سلامة محمد وليد سالم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/8823
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 23:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

البرنامج الفلسطيني لمساعدات البطالة والتشغيل المؤقت: دراسة ميدانية من وجهة نظر المستفيدين في محافظة طولكرم/ فلسطين

عمر محمود أبو عيدة
سلامة محمد وليد سالم
كلية العلوم الإدارية والاقتصادية
جامعة القدس المفتوحة
طولكرم - فلسطين

تاريخ الاستلام 2012-01-02 تاريخ القبول 12-12-2012

ملخص البحث
هدف هذا البحث إلى معرفة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج ، إضافة إلى تحديد أثر كل من متغيرات الجنس ، العمر ، الحالة الاجتماعية ،المستوى التعليمي ومكان السكن في درجة التقييم ، واختار الباحثان عينة طبقية عشوائية بلغ قوامها(320) عاطلا عن العمل من المستفيدين من برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت في محافظة طولكرم / فلسطين، ولتحقيق أغراض الدراسة أعد الباحثان أداة تمثلت في استبانة تقيس درجة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين وزعت فقراتها على خمسة مجالات رئيسة وهي: مدى تحقيق البرنامج لأهدافه، آليات تنفيذ البرنامج واختيار المستفيدين ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبرنامج، متابعة الجهات الرسمية وتعاون الهيئات المحلية ومدى التزام ورضا المستفيدين من البرنامج.
ومن أهم النتائج التي خلص إليها البحث أن برنامج البطالة والتشغيل المؤقت استطاع أن يخفف من حدة وأزمة البطالة المنتشرة في المجتمع الفلسطيني وإعطاء جزء من الحق الضائع للعاطل عن العمل , وقام البرنامج بدمج العاطل عن العمل في مؤسسات المجتمع المحلي في حين لم يستطع البرنامج فتح آفاق جديدة للعاطلين عن العمل وقد سجلت بعض التجاوزات على الجهات المعنية فيما يخص طرق اختيار المستفيدين من البرنامج. وفي ضوء النتائج المبينة أعلاه يوصي الباحثان بان مشكلة البطالة الفلسطينية بحاجة إلى طرح حلول أوسع واشمل من مثل هذه البرامج المؤقتة، ولا يكون ذلك ممكننا إلا باتباع سياسات التخطيط الاقتصادية على شكل واسع وفعال.

المقدمة ومشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد الفلسطيني مجموعة من المشاكل الهيكلية التي أفرزتها سياسة الاحتلال الإسرائيلي' ووجدت السلطة نفسها أمام اقتصاد لا يكاد يخلو جانب منه إلا ويعاني من خلل هيكلي. وتأتي البطالة بسبب عدم التجانس بين الطلب والعرض على العمل وعدم القدرة على استيعاب الداخلين إلى سوق العمل لتسبب أهم واخطر المشاكل التي يعانيها الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني على حد سواء. ومع استمرار حالة الإغلاق والحصار الذي يتعرض لها الشعب الفلسطيني على جميع الأصعدة فإن مشكلة البطالة الفلسطينية تأزمت لتسبب أزمة حقيقية تستوجب تكثيف الجهود والموارد من أجل مواجهتها لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية بالغة وأقلها الفقر. لذا أطلقت السلطة مجموعة من البرامج لمساعدة العاطلين عن العمل، ومن أهم هذه البرامج برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت فقد أسهم هذا البرنامج في التخفيف من حدة البطالة، وتوفير الأساسيات الملحة للعامل الفلسطيني العاطل عن العمل وبما أن الوضع الاقتصادي الفلسطيني ما زال على حاله، فإن مشكلة البحث الحالي تتمثل في تحليل برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من اجل تقييم البرنامج ومعرفة الإسهام الحقيقي له في تخفيف حدة البطالة، واقتراح آليات مناسبة لتجنب المشاكل والمعوقات التي تواجه القائمين على تنفيذ هذا البرنامج.

ويمكن تلخيص مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الآتي:

ما درجة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج في محافظة طولكرم ؟

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية البحث في أنه الأول من نوعه الذي يتناول تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من جهة، ومن جهة أخرى فهو يتناول واحدة من المشاكل الاقتصادية التي تحظى باهتمام بالغ في جميع دول العالم المتقدمة منها والمتخلفة الغنية والفقيرة، وذلك لما يترتب على البطالة من آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية وإفرازات قد تؤدي بالمجتمع إلى حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي أو السياسي. وبما أن المجتمع الفلسطيني يمر بمرحلة حرجة جدا يكاد لا يحسد عليها تجدر الإشارة إلى ضرورة استثمار كافة الجهود لمساعدة الأطراف المعنية لإيجاد الحلول اللازمة، وتحديد الحقائق العملية بشأن برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من خلال مدى تحقيق البرنامج أهدافه وطبيعة الآليات المتبعة من جهة ' و مدى التزام الجهات الرسمية وتعاون الهيئات المحلية في إنجاح هذا البرنامج من جهة أخرى. كذلك تمتد أهمية البحث لتشمل معرفة مستوى رضا المستفيدين، وتحليل آثاره الاقتصادية والاجتماعية.وتأتي أهمية البحث من الناحية التطبيقية في الاستفادة من نتائجه في توجيه نظر المسئولين ووضعهم في صورة برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت بطريقة منهجية وعلمية، وكذلك تقديم بعض التوصيات والمقترحات التي من شأنها زيادة كفاية وفعالية هذا البرنامج وغيره من البرامج المشابهة التي تستهدف العاطلين عن العمل . وبناءً على هذا المستوى من الأهمية الذي يحملها هذا البحث فانه يسعى إلى الوصول إلى الأهداف الآتية:

- التعرف على قدرة البرنامج في تحقيق أهدافه.
- تحليل الآليات المتبعة في تنفيذ البرنامج، والكشف عن الصعاب واقتراح الحلول.

- تحليل دور الجهات الرسمية والمؤسسات المحلية التي تعاملت مع البرنامج.
- الوقوف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي حققها البرنامج.
- التعرف على مدى التزام ورضا المستفيدين من البرنامج.

منهجية الدراسة:

في ضوء طبيعة الدراسة والبيانات المراد الحصول عليها استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف الظاهرة كما هي في الواقع، ويعبر عنها تعبيرا كميا وكيفيا بحيث يؤدي ذلك إلى فهم العلاقات في هذه الظاهرة، إضافة إلى الوصول إلى استنتاجات وتعميمات تساعد في تطوير الواقع المدروس(أبو علام، 1998).

فرضية البحث:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة($a\leq0.05$) في درجة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج في محافظة طولكرم تبعا لمتغير الجنس، والعمر والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي ومكان السكن.

محددات البحث:

تنحصر الدراسة الحالية في معرفة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج في محافظة طولكرم/ فلسطين في المدة الواقعة بين عام 2004 وعام 2009.

الإطار النظري للبحث:

المفهوم الاقتصادي للبطالة وآثارها:

يرتبط مفهوم البطالة بوصف حالة العاطلين عن العمل وهم قادرون عليه ويبحثون عنه إلا أنهم لا يجدونه ومن أكثر المفاهيم شيوعا للبطالة: تعطل جزء من قوة العمل عن العمل الاقتصادي المنتج تعطلا اضطراريا على الرغم من قدرته على العمل ورغبته فيه. (Samuelson& Nodhaus,1989;pp301). بينما تعني البطالة حسب تعريفات العمل الدولية المأخوذ بها في أغلب الدول: "الأفراد العاطلين عن العمل، والذين لا يعملون أكثر من ساعة، وبنفس الوقت لديهم استعداد للعمل ويبحثون عنه بشكل فعال"،(Tadaro&Smith,2003;pp334). هذا التعريف الإحصائي للبطالة يختلف من دولة إلى أخرى ولكن المعمول به في الأراضي الفلسطينية هو العمل ساعة خلال الأسبوع الماضي.

ومن جهة أخرى تمثل قوة العمل في أي مجتمع كافة الأفراد الذين هم في سن العمل ممن يعملون أو يبحثون عن عمل' ويتحدد حجم البطالة من خلال احتساب الفرق بين قوة العمل وحجم الأفراد الذين هم على رأس عملهم' أما نسبة أو معدل البطالة فتحسب بقسمة حجم البطالة على إجمالي قوة العمل. ويميز الاقتصاديون بين عدة أنواع من البطالة وذلك حسب الأسباب التي تؤدي إلى

تعطل ذلك الجانب من قوة العمل' فهناك ما يسمى بالبطالة الاحتكاكية، أو الانتقالية، والبطالة الهيكلية، و الدورية، والموسمية إلا أن خطورة هذه الأنواع لا تكون بنفسٍ المستوى، إذ تعد البطالة الهيكلية والدورية من أخطر الأنواع ولاسيما أنها تحدث وتستمر مدداً طويلة، وحينئذٍ فهي بحاجة إلى تكاتف الجهود والبحث عن الحلول من خلال الخطط التنموية المختلفة للحد من هذا النوع من البطالة. إلا أن الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على البطالة لا تفرق بين نوع من البطالة وآخر، ولهذا يستحوذ موضوع البطالة بشكل رئيس على عناية أصحاب القرارات السياسية والاقتصادية، وعلى اهتمام الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين ، بوصفه موضوعاً يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الساحة الدولية، لهذا لا تكاد تصدر دورية علمية متخصصة ذات علاقة بعلم الاقتصاد أو الاجتماع إلا تتعرض لموضوع البطالة بالتحليل والنقاش سواء كان ذلك بأسلوب مباشر أو غير مباشر. ومن أبرز الآثار الاقتصادية المترتبة على البطالة هدر الموارد البشرية وضياع الدخل أو الإنتاج، والتآكل في رأس المال البشري، وعلى الصعيد الاجتماعي فالبطالة تؤدي إلى الفقر، وتتسبب في سلب الحق بالعيش الكريم، وتؤدي إلى إفراز مجموعة من المشاكل الاجتماعية مثل تفشي الجرائم وانتشارها في المجتمع، وقد تتطور وينتج عنها أبعاد نفسية عديدة على المتعطل عن العمل.

البطالة في الفكر الاقتصادي

تعد البطالة من أهم التحديات التي واجهت و تواجه اقتصاديات العالم، لكونها مشكلة ذات أبعاد تاريخيـة وجغرافية بمقدار ارتباطها بمراحل التطور الاقتصادي. وقد حظي هذا الموضوع باهتمام المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم. ولعّل تنوع أشكال البطالة هو أحد العناصـر المفسرة لتعدد التحاليل حول فهمها وتفسيرها،وسوف يتم عرض أهم هذه الأفكار بشيء من الإيجاز فيما يأتي :

البطالة عند الكلاسيك : ركز الكلاسيك في تحليلهم البطالة على المدى الطويل ، إذ ربطوا البطالة بالمشكلة السكانية، وبتراكم رأس المال، والنمو الاقتصادي، والطاقات الإنتاجية للاقتصاد. كما ارتكز اهتمامهم بالبعد الاجتماعي والسياسي للظاهرة الاقتصادية، إذ يؤمن الكلاسيك بمبدأ التوازن العام، الذي يعني أن "كل عرض سلعي يخلق الطلب المساوي له.(زكي، 1997،ص183)

البطالة عند النيوكلاسيك : اعتمد تحليل النيوكلاسيك على نظرية "التوازن العام" الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل نتيجة ارتباط حجم العمالة بالعرض والطلب على العمل. ومهما يكن فإن النظرية النيوكلاسيكية افترضت حالة التوظيف الكامل، ولم تول البطالة اهتماما كبيرا، بسبب تبنيها قانون "ساي" للأسواق. (إسماعيل و إسماعيل،1977،ص 576)

البطالة في الفكر الماركسي: أما بالنسبة للماركسيين فإن الأزمات ما هي إلا مظهر من مظاهر نقص الاستهلاك لدى الطبقة العاملة، لأن قيمة الأجور لا تتساوى وقيمة الإنتاج. أي أن الرأسمالية تنتج أكثر مما تدفع من أجور، ومما يزيـد الأزمـة تفاقما هو" أن تعمد الرأسمالية بفضل قانون الارتفاع المستمر في التركيب العضوي لرأس المـال (C/V) إلى إحلال الآلات محل الأيدي العاملة، فتلقي بالعمال إلى البطالة، مما يعني فقدان العامل لقوة شرائه "(SALAMA ET,1974,P89) وعليه فإن البطالة هي نتيجة لزيادة إنتاجية العمل في الأنظمة الرأسمالية.

البطالة عند المدرسة الكينزية: يتحقق التوازن عند الكينزيين نتيجة التوازن في سوق السلع

والخدمات، وسوق النقد في آن واحد، إذ إن الطلب على العمل دالة متناقصة بدلالة الدخل، وأن تعظيم الأرباح يتطلب تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع معدل الأجر الحقيقي. أي أن انخفاض معدل الأجور الحقيقية يمكن أن يتيح ارتفاعا في الطلب على العمل وحينئذٍ حجم العمالة، أما عرض العمل فإنه مرتبط بمعدل الأجر الاسمي ، لأن العمال يقعون في فخ الوهم النقدي، إذْ يعتبرون كل زيادة في الأجر الاسمي هي زيادة فعلية في دخولهم بسبب جهلهم بمستوى الأسعار. وقد وجد كينز أن تطور الرأسمالية يصطدم بتناقضات حادة لا يمكن أن تزول عفويا مثل البطالة الجماهيرية المتزايدة، وعدم كفاية الطلب على البضائع، وذلك يؤدي إلى عدم تطابقه مع العرض آليا. (دانيال،1992،ص 225)

البطالة في النظريات النقدية: يفسر هذا التيار البطالة الدورية من خلال العوامل النقدية البحتة، وأن علاجها يكمن في استخدام أدوات السياسة النقدية، ويضم هذا التيار مجموعة من المفكرين أمثال: هوتري (Howtrey)، فيكسل (Wiskell) من مدرسة شيكاغو. بإعطائهم للنقود أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي، وأن كل التقلبات التي يعرفها الاقتصاد ناتجة عن تغير عرض النقود. كما أن زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية على النحو الذي شل من كفاية آلية الأسعار في سوق العمل، يعد من بين العوامل المفسرة للبطالة في نظرهم.ويؤكدون على أن تعطيل زيادة إعانات البطالة تعطل من فاعلية سوق العمل، لأن العمال المستفيدين منها لا يبحثون عن العمل بجدية. وحينئذٍ فالبطالة في نظرهم اختيارية ولا مكانة للبطالة الإجبارية في تحاليلهم ويرون أن مواجهة البطالة يكمن في: "عدم تدخل الحكومات لحل هذه المشكلة وتركها لكي تحل نفسها بنفسها عبر آليات السوق" . (الخواجة، 1989،ص 192)

البطالة وفقا لنظرية رأس المال البشري: من مؤسسيها Beher,Shultخلال الستينات إذ يفسر اختيار الوظيفة على أساس الفوائد التي يجنيها العامل من ورائها قصد تحسين إنتاجيته والاستفادة من أكبر دخل ممكن، وحينئذٍ سيضحي الأفراد بالوقت الضروري للتكوين من أجل رفع قدراتهم و مؤهلاتهم، باعتبار أن سوق العمل تبحث عن الأيدي العاملة المؤهلة. وعليه فإن الاهتمام يرتكز على الوظيفة وليس على من يشرفون عليها. (الخواجة، 1989،ص 192)

البطالة وفقا لنظرية تجزئة سوق العمل:(عبد الحكيم، 2000،ص 18) ترتكز هذه النظرية التي ظهرت على يد Piore&, Doernberg ، في دراسة ميدانية لسوق العمل الأمريكية خلال الستينات، التي تفسر أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق، والنوع، والسن، والمستوى التعليمي. وتهدف النظرية إلى تفسير ارتفاع البطالة، والكشف عن أسباب ارتفاعها في قطاعات معينة ووجود ندرة في عنصر العمل في قطاعات أخرى. وعلى هذا الأساس تميز النظرية بين خمسة أنواع من أسواق العمل وهي: السوق الداخلية، السوق الخارجية ، السوق الأولية، السوق الثانوية، و السوق الرئيسة.

نظرية البطالة الهيكلية : (عبد الحكيم، 2000،ص 28) ظهرت هذه النظرية لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في السبعينات وزيادة التطور التقني الذي طرأ على الصناعة، فقد تعرضت بعض الفئات من العمال لظاهرة التعطل بسبب عدم قدرتها على التوافق مع الأساليب الحديثة في الفنون الإنتاجية. في حين ظهر فائض في فرص العمل في أعمال و مهن أخرى. وقد فسرت النظرية عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة والمتعطلين بمجموعة من الأسباب أهمها: عدم القدرة على الانتقال بمرونة من مكان لآخر، الاعتبارات الشخصية في تفضيل العمال ، و عدم

توفير فرص تدريب مناسبة للعمال حتى يتمكنوا من القيام بأعمال جديدة.
نظرية اختلال التوازن: (دانيال،1992،ص 210-207)ظهرت على يد الاقتصادي الفرنسي E.Malinvand، محاولة لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال مدة السبعينات. ويرتكز تحليله للبطالة على سوقين اثنتين هما: سوق السلع و سوق العمل. وتبني هذه النظرية فرض جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، ويرجع ذلك إلى عجزهما عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق التوازن المنشود. ونتيجة لذلك تتعرض سوق العمل لحالة الاختلال متمثلة في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب، وذلك يقود إلى البطالة الإجبارية.
البطالة والحق في العمل:
إن المجتمع الفلسطيني يواجه معدلات بطالة عالية بالرغم من نمو الناتج المحلي الحقيقي في نهاية التسعينات من العقد الأخير من القرن الماضي. ويواجه الاقتصاد الفلسطيني زيادة في النمو السكاني من جهة، وزيادة في الخريجين من التعليم العالي من جهة أخرى، وهذا يؤدي إلى ارتفاع عدد المنضمين إلى سوق العمل على مستوى يفوق قدرتها الاستيعابية. وإذا ما أخذنا التطورات السياسية من إغلاق وحصار وتوقف سوق العمل الإسرائيلي عن استيعاب العمالة الفلسطينية منذ بدء انتفاضة الأقصى عام (2000) فإننا نستطيع أن نتصور حجم البطالة والتعطل بين أفراد المجتمع الفلسطيني.
وعلى الصعيد الأخر فقد نص العديد من القوانين والمواثيق الدولية على حق العامل في العمل مثل قانون العمل الفلسطيني المادة (2) (قانون العمل الفلسطيني' 2004) إذ أكد على هذا الحق وأكد مسؤولية السلطة في توفيره لكل مقتدر دون تمييز وعلى أساس تكافؤ الفرص. كما نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (22) على أن لكل شخص الحق في العمل وفي حرية اختيار عمله' وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نصت المادة (2) منه على اعتراف الدول الأطراف في هذا العهد على انه لكل شخص الحق في التمتع بشروط عادلة ومرضية.
أزمة البطالة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وجهود معالجتها:
إجراءات الحصار والإغلاق وغيرها جعلت الاقتصاد الفلسطيني يتعرض لضغوط هائلة، الأمر الذي جعله عاجزا عن تلبية كافة متطلبات المجتمع ذات معدلات النمو السكاني العالية، إذ انعكس هذا العجز على عدد العاملين الذي بدأ ينخفض مع تزايد عدد العاطلين عن العمل.
والجدول الآتي يوضح توزيع القوى العاملة من حيث شكل نشاطها في سوق العمل الفلسطيني (العمالة التامة والجزئية والبطالة) للعام 2010.

جدول رقم (أ) توزيع القوى العاملة حسب نشاطها في سوق العمل الفلسطيني

المنطقة	عمالة تامة		عمالة محدودة		بطالة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الضفة الغربية	507,000	78.0	39,400	6.1	103,200	15.9
قطاع غزة	173,400	57.7	18,900	6.3	107,900	36.0
المجموع	680,400	71.6	58,300	6.2	211,100	22.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
يتضح من البيانات المعطاة في الجدول أن سوق العمل الفلسطيني بما فيها العمالة في إسرائيل قادر على استيعاب فقط 71.6 % من العمالة المعروضة عمالة تامة. وينفرد سوق العمل المحلي بظاهرة العمالة المحدودة. بينما هنالك ما نسبته 22.2 % من القوى العاملة المشاركة يعانون البطالة وعدم القدرة على الحصول على عمل، وتتفاقم هذه المشكلة في غزة التي ترتفع فيها نسبة البطالة إلى 36 % لأسباب تتعلق بقدرة السوق المحلية من جهة والحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع من جهة أخرى.
إن تفشي ظاهرة البطالة في أي مجتمع من المجتمعات تعد ظاهرة مرضية خطيرة يمكن أن تهدد الاستقرار والأمن الاجتماعي' الأمر الذي يدفع الحكومات والمنظمات الأهلية للعمل من أجل معالجة هذه المشكلة عن طريق خلق فرص عمل، وتقديم المساعدات المادية والعينية، وتقديم الخدمات الاجتماعية المجانية ولو مدة مؤقتة للعاطلين عن العمل. ومن هذا المنطلق حاولت السلطة الفلسطينية العمل في ظل ظروف بالغة الصعوبة تلبية ما يمكن تلبيته من حاجات السكان الأساسية بالإضافة إلى محاولتها الحد من تزايد نسبة البطالة المتفاقمة' ومن أجل ذلك أنشأت العديد من البرامج ضمن ما أصبح يعرف بشبكة الأمان الاجتماعي، ومن أهم هذه البرامج:

1- الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية الذي أصدر بمرسوم رئاسي بتاريخ 20/5/2003، ومن أهم الأهداف التي يسعى إليها الصندوق الحصول على موارد مالية محلية ودولية وتنفيذ مجموعة من البرامج التي تلبي الاحتياجات العاجلة للشعب الفلسطيني، ويقوم الصندوق على تنفيذ ثلاثة برامج أساسية وهي: برنامج تطوير البنية التحتية، والتجمعات السكانية، وتنمية المنشات والموارد البشرية.
2- برنامج شركاء التشغيل المؤقت في القطاع الخاص، إذ تسعى وزارة العمل من خلال هذا البرنامج إلى تخفيض نسبة البطالة، وبخاصة بين الخريجين الجدد، من خلال دعم وتحفيز شركات القطاع الخاص الفلسطيني لتوظيف أعداد إضافية فيها من بين المتعطلين عن العمل وتدريبهم ، بتمويل جزئي من شبكة الأمان الاجتماعي.
3- برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت، الذي أقر من لدن مجلس الوزراء والذي هو موضع البحث الحالي .

برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت:

أهداف البرنامج

يهدف برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت ضمن الخطوط العريضة التي تم إقرارها من لدن مجلس الوزراء إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- الحد من مشكلة البطالة عن طريق توفير فرص عمل للمتعطلين الباحثين عن العمل بكافة شرائحهم بشكل مؤقت.
- دمج العاطلين عن العمل في مؤسسات المجتمع المحلي .
- إعطاء فرصة للعاطلين عن العمل لكسب المهارات التدريبية، حتى يساعدهم على إيجاد فرصة عمل دائمة.

- تمكين العاطل عن العمل من الحصول على الحد الأدنى من الدخل،واللازم لتلبية متطلبات الحيلة اليومية على الأقل.

شروط الاستفادة من البرنامج:

- أن يكون المستفيد متعطلا عن العمل.
- أن يكون المستفيد مسجلا على قاعدة بيانات نظام معلومات سوق العمل في مديريات العمل في المحافظات كل حسب محافظته .
- أن يكون عمر المستفيد ما بين -18 65 سنة.
- أن يقوم الراغب بالاستفادة من البرنامج بتحديث بياناته في مديرية العمل كل 3 شهور على الأقل.
- أن يقوم الراغب بالاستفادة بتقديم أوراقه الثبوتية الرسمية.

المؤسسات المستفيدة من برنامج مساعدات البطالة والتشغيل:

ومن أجل تحقيق الفائدة الاقتصادية، والتأكد من صدق الباحث عن عمل، وإعطاء فرص للتدريب واكتساب الخبرة، وزيادة فرصة إيجاد عمل تم تشغيل المستفيدين في المؤسسات المحلية والأهلية التي تم اعتمادها بناءً على المعايير الآتية:

1. توزيع الأفراد المستفيدين من برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت على قطاع الحكومة ومؤسسات الحكم المحلي (البلديات والمجالس القروية) والمؤسسات الأهلية والمؤسسات غير الهادفة للربح ومؤسسات القطاع الخاص، وذلك على أساس حجم التشغيل العام لكل قطاع قدر الإمكان.
2. يتم التعامل مع مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية المسجلة في النظام .
3. التنوع في القطاعات الاقتصادية وذلك بناء على التوزيع النسبي للمتعطلين حسب القطاع الاقتصادي في كل محافظة.
4. نسبة إسهام المنشأة أو المؤسسة في التشغيل، أي نسبة عدد العاملين المطلوب من برنامج البطالة المؤقت إلى عدد العاملين فعلاً في المنشأة أو المؤسسة.
5. قدرة المؤسسة على الاستمرار في التشغيل.
6. تطابق المؤهلات المطلوبة مع ما هو معروض.
7. القدرة التدريبية للمؤسسات, بحيث تزداد احتمالية اختيار المؤسسات التي لديها وظائف تكسب المستفيدين خبرة مميزة.

آلية تطبيق البرنامج

- يتم توزيع عينة المرشحين للاستفادة من البرنامج على المحافظات حسب التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل، وذلك بالاستناد إلى أحدث نتائج مسح القوى العاملة الذي ينفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- ونظرا إلى ضعف الموارد المالية لدى السلطة الفلسطينية، وعدم التمكن من صرف مخصصات البطالة لجميع المسجلين المتعطلين مرة واحدة، تم اعتماد معايير ثابتة لاختيار العدد الذي سيصرف له شهريا. وتأخذ هذه المعايير مؤشرات الإعالة والإعاقة والحالة الاجتماعية والحالة التعليمية.

وتشير تقارير وزارة العمل الفلسطينية إلى أن الوزارة تلقت قرابة 500 ألف طلب للمساعدة في حين أظهرت بحوث الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الحاجة إلى 180 ألف مواطن فقط للمساعدة, في حين بلغ عدد المستفيدين من البرنامج, بناءً على المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال مكاتب وزارة العمل قرابة 200 ألف عاطل عن العمل. والجدول الآتي يوضح التوزيع النسبي للمستفيدين من برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت في الضفة الغربية حسب المحافظة.

جدول رقم (ب) توزيع المستفيدين من البرنامج بالنسب المئوية حسب المحفظات (الضفة الغربية)

المحافظة	النسبة المئوية
القدس	%11.6
الخليل	%9.6
أريحا	%1.1
بيت لحم	%6
جنين	%23
سلفيت	%3.8
رام الله	%8.9
قلقيلية	%4.4
طوباس	%2.7
طولكرم	%7.1
نابلس	%21.8
المجموع	%100

المصدر: وزارة العمل الفلسطينية تقارير مختلفة

الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات التي تناولت وبحثت مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية، ويمكن تبويب هذه الدراسات إلى قسمين: القسم الأول منها تناول برامج مساعدات البطالة المختلفة ودورها في التخفيف من حدة البطالة، بينما تناول القسم الثاني الحلول والمقترحات التي يجب على صانعي السياسات الاقتصادية أن يأخذوها بعين الاعتبار في مواجهة البطالة في الآجال المختلفة سواء القصيرة أو المتوسطة أو الطويلة.

بالنسبة لدراسات القسم الأول فلقد أوضح تقرير التنمية البشرية لجامعة بير زيت (2002 ’ص 2) أنه في ظل التراجع الذي يشهده الاقتصاد الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه فقد تفاقمت مشكلة البطالة، وتزايد الفقر، وقد أدى تراجع الدخل وانتشار ظاهرة البطالة والفقر إلى تراجع الاستهلاك والتغير في الأنماط والتفضيلات الاستهلاكية لمعظم الأسر الفلسطينية. وقد أصدر برنامج دراسات التنمية في جامعة بير زيت (2002) مجموعة من المؤشرات من خلال الاستطلاع الذي أجراه البرنامج حول آثار الحرب الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، وبين الاستطلاع أن 4 % من الأسر الفلسطينية بدون عائل وأن الدخل الشهري لـ 40 % من الأسر يقل عن 200 $ شهريا، بينما نسبة الأسر التي لا تمتلك أي دخل شهري 17 %، ونسبة الأسر المتعطلة التي تسلمت مساعدات طارئة 48 %’ منهم 48 % يثقون في المؤسسات القائمة على عملية توزيع المساعدات الطارئة.

و ’’خطة الطوارئ والاستثمار‘‘ لوزارة التخطيط والتعاون الدولي (-2003 2004) تناولت موضوع برامج خلق فرص العمل في الأراضي الفلسطينية، واعتبرت مثل هذه البرامج من أهم مكونات خطة الطوارئ والاستثمار العام. إذ أن مثل هذه البرامج تسعى إلى خلق وظائف لأكبر عدد من العاطلين عن العمل، وحينئذٍ تحافظ على الحد الأدنى من نشاط الاقتصاد الفلسطيني المتدهور’ ولعل الهدف الرئيس من برامج خلق فرص عمل هو حل مشكلة الضائقة الاقتصادية عن طريق التشغيل المؤقت الطارئ للعمالة’ وكذلك إحداث استقرار اجتماعي مع تلبية الاحتياجات الأساسية والضرورية والوصول إلى شريحة من الفقراء التي لم تصلهم مساعدات أخرى. هذا بالإضافة إلى مساعدة المؤسسات المحلية على زيادة قدرتها في التوظيف، واستيعاب البطالة لتمكين المؤسسات المحلية من الوصول إلى أهدافها التنموية.

وفي مؤتمر العمل العربي الذي انعقد في المغرب تناول‘‘ تقرير متابعة حول الإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل‘‘ (2005) برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت في الأراضي الفلسطينية، وعدت البطالة هي المحصلة الأكثر خطورة لسنوات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الأخيرة وكذلك عدها التقرير السبب الأساسي في ارتفاع معدلات الفقر وخلق مشاكل اجتماعية لعمالة الأطفال ومشاكل صحية كسوء التغذية وغيرها. وتطرق التقرير إلى جهود وزارة العمل الفلسطينية في القيام بالتعامل مع أزمة البطالة والفقر من خلال برامج الطوارئ والإغاثة، إذ تم توزيع المساعدات على العاطلين عن العمل وربطها جزئيا بالتنمية من خلال ربط استفادة المتعطلين من البرنامج بأهمية تقديمهم عملا مثبتا في إحدى المؤسسات في القطاع الخاص أو العام أو الأهلي أو من خلال تقديم أي نوع من أنواع الخدمة الاجتماعية التي تطلب منهم. وبين التقرير أن عدد المستفيدين من هذا البرنامج يقارب 200 ألف عاطل عن العمل.

وجاء في التقرير السنوي للإدارة العامة للتشغيل التابع لوزارة العمل الفلسطينية (2005) أن

هناك مجموعة من المعوقات والاحتياجات التي تواجه تطبيق برنامج التشغيل المؤقت. وتتلخص هذه المعوقات في الحصار الإسرائيلي، والارتفاع المستمر في نسبة البطالة، وإغلاق أسواق العمل العربية والإسرائيلية ونقص الموارد المالية وغياب تطبيق قانون العمل الفلسطيني، ونقص العنصر المؤهل والقادر على تنفيذ برامج وسياسات الإدارة العامة للتشغيل، بالإضافة إلى الفجوة الموجودة بين العرض والطلب في سوق العمل الفلسطيني. ولتجنب كل هذه الصعاب يجب تحقيق حالة من التفاعل والتعاون الفعال بين وزارة العمل ممثلة بالإدارة العامة للتشغيل وبين كافة أطراف الإنتاج الأخرى، وتهيئة المناخ التشغيلي الملائم الذي يقوم على أساس تطبيق المعايير واللوائح والنصوص القانونية الخاصة بالتشغيل التي وردت في بنود قانون العمل الفلسطيني. ومن أهم التوصيات التي خرج بها التقرير ما يأتي:

- العمل على صياغة إستراتيجية وطنية عامة للتشغيل في فلسطين على المدى القريب بما يكفل تحقيق التنسيق والتعاون بين مؤسسات السلطة ذات العلاقة في التشغيل وبين مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني والمنظمات غير الحكومية.
- وضع السياسات والإجراءات الاقتصادية الكلية بما فيها تلك التي تعمل على تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والخارجي وتطوير قانون تشجيع الاستثمار.
- العمل على زيادة فرص التوظيف ضمن قطاع التشغيل المحلي، وعدم الاعتماد على أسواق العمل الخارجية وكذلك تخفيض نسبة ضريبة الدخل على الأجور والرواتب من أجل زيادة الطلب المحلي على الأيدي العاملة الفلسطينية.
- وضع السياسات والإجراءات الملائمة لخصوصية سوق العمل الفلسطيني لزيادة التشغيل ومن أبرزها تحديث نظم تدفق المعلومات بين طالبي العمل والمشغلين في سوق العمل المحلي.

ويشير تقرير وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الفقر في محافظات شمال قطاع غزة (2005) إلى أن القائمين على معظم المؤسسات لا يملكون رؤية مستقبلية لكيفية مجابهة الفقر وأن العادات والتقاليد الفلسطينية السائدة تحول دون التحديد الدقيق لمستويات الفقر والمشاكل التي يواجهها الفقراء الفلسطينيون.

وفي دراسة سابقة لبرنامج البطالة المؤقتة لبطمة وسيرٍ (1996) بعنوان " برامج فرص العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة" تناولت الدراسة عدداً من البرامج التي هدفت إلى إيجاد فرص عمل وتخفيف حدة البطالة في الأراضي الفلسطينية ومن هذه البرامج: برنامج الأونروا (UN-WRA) لإعادة تأهيل المساكن، وبرنامج المجلس الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) والبنك الدولي'والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وعدد من البرامج الأخرى، ومن أهم التوصيات التي أسهمت بها الدراسة ما يأتي:

- هناك مقايضة مهمة تتضمنها جميع البرامج بين تخفيف الفقر وإيجاد عدد أكبر من فرص العمل من جهة، وبناء البنية التحتية من جهة أخرى.
- تسعى برامج إيجاد فرص العمل إلى تخفيف الفقر هدفا وليس إلى مواجهة البطالة فقط.
- يجب إبقاء معدلات الأجور متدنية لهذه البرامج خوفا من خلق تشوهات إضافية لسوق العمل.
- الأخذ بتجارب الدول الأخرى إذ توجد برامج إيجاد فرص العمل في دول مختلفة في العالم كانت فعالة في تخفيف الفقر قصير الأمد وذلك من خلال توفير العمل لأي شخص يريد ذلك.
- التفكير ببرامج من نوع آخر إضافة إلى برامج إيجاد فرص العمل البسيطة وبرامج البنية

التحتية وتشمل هذه برامج الإقراض المصممة خصيصا لذوي الدخل المحدود.
وأشار تقرير وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الخاص بشبكة الأمان إلى ما تعانيه الأراضي الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني من تدمير بنية المجتمع ومؤسساته، وتقطيع أوصاله، وفي ظل تدمير مقومات الاقتصاد الفلسطيني، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وازدياد معدلات الفقر والبطالة، شرعت السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة في مباشرة العمل وتأسيس نظام جديد للحماية الاجتماعية يتيح الفرصة للوصول إلى الفئات المهمشة والأكثر فقرا بما يشمل زيادة عدد المستفيدين من الحالات الاجتماعية والعاطلين عن العمل. ولقد قررت الحكومة الفلسطينية في جلستها بتاريخ (2005/3/15) تخصيص مبلغ (240) مليون دولار في موازنة السلطة لعام (2005)، يتم صرفها من خلال صندوق الرعاية الاجتماعية وشبكة الأمان الاجتماعي، الذي من المتوقع أن يتم تمويله من الموارد الذاتية وموارد الدول المانحة. ويتوقع أن تبلغ الطاقة القصوى لقدرة الصرف من هذا الصندوق (20) مليون دولار شهريا يتم صرفها من خلال أبواب ثابتة تشمل مخصصات البطالة، ودعم الفقراء والمجموعات المهمشة، والمتضررين والنساء والأطفال والأسر ذات الظروف الصعبة.
وفي دراسة هلال (2006) "حال شبكات الأمان الاجتماعي في مناطق السلطة الفلسطينية" تبين أن برامج شبكات الأمان الاجتماعي تشمل جزءا من الفقراء فقط ولا تتيح للغالبية العظمى ممن يصعب عليهم الخروج من دائرة الفقر، بالإضافة إلى وجود قصور متعدد الأسباب في توفير الموارد الضرورية لتوليد برنامج ضمان اجتماعي يستجيب لمقتضيات الوضع الراهن الذي يعيشه الشعب الفلسطيني' ولا يوجد هناك آليات مستدامة فعالة للتنسيق بين الجهات التي تقدم المساعدات للفقراء أو خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة. وكذلك خلصت الدراسة إلى أن تطبيق برنامج حماية أفقر الفقراء خطوة نوعية على صعيد توفير أسس لسياسة اجتماعية تستند إلى فلسفة تكاملية وتضامنية ، وينطبق هذا على البرامج الموجهة للتخفيف من حدة البطالة.
وفي ندوة نظمتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في خانيونس (2006) بعنوان " من الإغاثة إلى التنمية" وذلك ضمن برنامج التشغيل المؤقت وحماية أفقر الفقراء' فقد أكدت الندوة على أن الهدف من برنامج البطالة والتشغيل المؤقت هو الحد من البطالة التي تفاقمت نسبتها بين أوساط العمال الفلسطينيين ' و أشارت الندوة إلى أهم التغيرات التي حدثت على برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت سواء على النطاق المالي أو المعايير التي تم تحديدها وتغييرها لتتلاءم مع الأوضاع الحالية، ولتحديد نسبة المستفيدين من البرنامج دون وجه حق، حتى تتمكن الوزارة من بلوغ الأهداف التي انطلق من أجلها البرنامج، وأهمها خلق فرص عمل للعاطلين عن العمل والحد من نسبة البطالة.
وفي دراسة تناولت موضوع " الوساطة والمحسوبية في إشغال الوظائف العامة" (2004) تطرقت الدراسة إلى الواسطة والمحسوبية في برامج التشغيل لمكافحة البطالة وبينت أن هناك العديد من مظاهر الواسطة والمحسوبية في تحديد المستفيدين من برامج التشغيل المؤقت وهو ما دفع مجلس الوزراء لتأليف لجنة لإدارة هذه البرامج وإقرار مجموعة من الخطوط العريضة لعمل هذه اللجنة، ومع ذلك ما تزال بعض مظاهر الواسطة والمحسوبية والمحاباة قائمة في هذا المجال، ومن الأمثلة على ذلك: التدخل من لدن بعض القوى والأحزاب والمتنفذين لفرض قوائم من المستفيدين من هذه البرامج، أو التدخل من قبل الأشخاص العاملين في الهيئات المحلية لصالح

بعض الأفراد على أساس القرابة أو المعرفة على حساب آخرين بحاجة أكثر إلى هذه المساعدات. أو تدخل بعض المتنفذين لصالح استفادة بعض الأفراد من برامج التشغيل بالرغم من كونهم يعملون وذلك على حساب آخرين عاطلين عن العمل، أو تدخل الواسطة والمحسوبية لصالح حصول بعض الأفراد على المساعدة من برامج التشغيل مدة زمنية تتجاوز مدة الاستفادة المقرر لكل مستفيد ، أو تدخل الواسطة والمحسوبية لصالح بعض جهات العمل الخاص وذلك بتخصيص عدد من العاملين المستفيدين من برامج التشغيل المؤقت للعمل لديها على الرغم من وجود جهات أخرى أكثر حاجة إلى هؤلاء العاملين. وأوصت الدراسة بإقامة صندوق لمكافحة البطالة وتحديد مصادر تمويله ومعايير الصرف منه والجهات المستفيدة وذلك من خلال قانون يصدر عن المجلس التشريعي.

أما بالنسبة للقسم الثاني من الدراسات الذي تناول الحلول والمقترحات التي يجب أخذها لمواجهة أزمة البطالة الفلسطينية'فتناولت دراسة ألكفري (2006) '' الخصائص العامة لسوق العمل الفلسطينية في الوقت الراهن'' إذ حللت الدراسة مشكلة البطالة من خلال المؤشرات الخاصة بها وهي نسبة المشاركة و المستوى التعليمي' والأجور وساعات العمل' وخصائص العاملين بالإضافة إلى الخريجين في سوق العمل. وأوضحت الدراسة أن معدل البطالة في الربع الثالث من عام 2006 بلغ حوالي 19 % و 36 % في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي' وتعتبر هذه النسبة أعلى من مثيلاتها في الدول المجاورة مثل إسرائيل والأردن' واحتلت محافظة الخليل النسبة الأعلى للبطالة يليها محافظة سلفيت بينما أدنى نسبة للبطالة كانت في محافظة القدس.

وفي دراسة أخرى بعنوان'' ملامح سوق العمل الفلسطيني'' تناولت واقع سوق العمل الفلسطيني على مدتين الأولى (1994 – 2000) بينما الفترة الثانية (2001 – 2003) وتبين من خلال تحليل المدة الأولى أن إجمالي فرص العمل التي توفرت للعمالة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة قد ارتفعت من 12 ألف فرصة عمل عام 1996 إلى 52 ألف فرصة عمل عام 1997، وإلى 67 ألف فرصة عمل عام 1998 ، وهذا التزايد في فرص العمل يأتي من سوق العمل الإسرائيلي الذي أسهم بأكثر من 40 % من هذه الفرص. بينما بالنسبة للمدة الثانية فلقد أشارت الدراسة إلى أن فرص العمل المفقودة قد استمرت في التزايد لتصل 113 ألف فرصة عمل مفقودة في الضفة وغزة، وبالمقابل هناك 87 ألف فرصة عمل جديدة في عام 2003.

وأشار مكحول (2006) في دراسته '' مؤشرات البطالة في الأراضي الفلسطينية إلى'' الآثار الناجمة عن البطالة، وحددها في الفقر وهجرة العقول وسوء توزيع الدخل' وأما بالنسبة إلى الحلول المتاحة لمواجهة مشكلة البطالة فاقترحت الدراسة عددا من الحلول، مثل: تصدير البطالة إلى خارج الأراضي الفلسطينية مثل إسرائيل والدول العربية (دول الخليج) بينما على الصعيد المحلي - بما أن الطلب على العمل هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات - فإن خلق فرص عمل جديدة يتطلب زيادة الطلب على السلع والخدمات المحلية بما في ذلك الطلب المحلي والطلب التصديري.

واقترحت دراسة الجعفري (2006) '' دور القطاع الخاص الفلسطيني في توليد فرص العمل'' أن القطاعات الواعدة لتنشيط الطلب على العمالة في القطاع الخاص هي القطاع الزراعي والصناعي ' التعليم والمعرفة' البنية التحتية والمشاريع المتوسطة والصغيرة. ويمكن في هذه المرحلة التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني توجيه الإجراءات والسياسات الاقتصادية نحو القطاعات المذكورة من أجل زيادة الطلب على العمالة وتقليل معدلات البطالة' وتمثل سياسة إحلال الواردات السهلة

إحدى السياسات التي يمكن أن يعتمدها القطاع الخاص لتنشيط الاستثمار وحينئذٍ استيعاب المزيد من القوى العاملة.

وفي دراسة أخرى لـ أبو الشكر (2006) " سوق العمل في إسرائيل" خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات المهمة في مجال بناء السياسات الاقتصادية المناسبة لمواجهة أزمة البطالة في الأراضي الفلسطينية' ومن أهم هذه التوصيات:

- توسيع نشاطات البناء والتشييد والخدمات في الأراضي الفلسطينية لخلق فرص عمل بديلة للعمالة الفلسطينية عوضا عن الموجودة في سوق العمل الإسرائيلي' ولقد حددت الدراسة بان استثمار مبلغ 600 مليون دولار في قطاع البناء والتشييد والخدمات يمكن أن يعمل على خلق 114 ألف فرصة عمل'إذ تعتبر هذه كافية لاستيعاب العمال الفلسطينيين الذين كانوا يعملون في إسرائيل.
- استكشاف فرص فتح أسواق العمل العربية لاستيعاب الفائض من العمالة الفلسطينية بشكل مؤقت ومحدود وخاصة تلك الفئة من العمالة التي تستطيع المنافسة في أسواق العمل العربية، مثل: خريجي الجامعات والتخصصات والمهارات العمالية التي يوجد فيها فائض في سوق العمل الفلسطيني.
- بلورة سياسات اقتصادية لرفع القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني لاستيعاب كافة العاملين الجدد الذين يدخلون سوق العمل الفلسطيني أول مرة.
- التعاون والتنسيق مع القطاع الخاص الفلسطيني وإتاحة الفرصة له للعب دور فعال في مختلف أوجه السياسات الاقتصادية الخاصة بخلق فرص عمل.
- تعديل نظام التعليم والتدريب القائم ومواءمته مع احتياجات سوق العمل الفلسطينية الحالية والمستقبلية في ضوء مسار التطور والتنمية الاقتصادية الفلسطينية والأهداف والأولويات التي تعمل على تحقيقها.

وفي مجال سياسات مكافحة البطالة في المدى الطويل أوضحت دراسة النقيب (2006) " سياسات مكافحة البطالة في الأمد البعيد" العناصر الإستراتيجية لمكافحة البطالة في المدى الطويل' إذ بينت الدراسة أن مشكلة البطالة في فلسطين نشأت وتكرست بسبب التشوهات، الهيكلية التي أصابت الاقتصاد الفلسطيني أثناء مدة الاحتلال' ولم تفلح السلطة في التخلص من تلك التشوهات بل على العكس استفحلت وتزايدت خلال سنوات الانتفاضة. وترى الدراسة أن تفكيك هذه المشكلة وتحرير مستقبل الاقتصاد الفلسطيني يستدعي تبني برنامج وطني شامل يهدف إلى إزالة كل التشوهات التي أحدثها الاحتلال وفتح الطريق أمام آفاق جديدة تعمل على وضع الاقتصاد الفلسطيني على مسار التنمية المستدامة الكفيلة بحل مشكلة البطالة بعيدة المدى' وتطرقت الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية لهذا البرنامج الوطني وهي: إحلال الواردات والتنمية لصالح الفقراء، وتنمية رأس المال البشري بما يواكب التقدم التقني والعلمي في مجال المعلومات، وحركة العولمة القائمة في العالم.

وعلى المستوى القانوني أوضحت دراسة الشعيبي (2006) بعنوان" الإطار القانوني لعلاقات العمل في الأراضي الفلسطينية" ضرورة الإسراع في صياغة وإقرار وتطبيق نظام التأمينات الاجتماعية الذي يحقق حماية العمال وأصحاب العمل من المخاطر التي تحدث للفرد في المجتمع ويمنحه الأمان والاستقرار في حياته ومستقبله، ويمكنه من بذل الجهد الخلاق في بناء اقتصاد الوطن ونموه. الأمر الذي يعطي نوعاً من الأهمية إلى مراجعة القوانين والأنظمة المحلية بما فيها

ساعات العمل وعدد أيام الايجازات والعطل وتعديلها بما يخدم مصلحة الاقتصاد ومتطلبات النمو' وتعديل بعض النصوص في قانون العمل بما يتوافق مع نظام التأمينات الاجتماعية.

الدراسات العربية والأجنبية

هناك عدد كبير من الدراسات التي تناولت موضوع البطالة وأسبابها وطرق علاجها في الوطن العربي، ومن أحدث هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي:

ففي العراق قدم(العزاوي،2009) دراسة حول البطالة وأساليب مواجهتها لدعم السلام الاجتماعي، وقد خلصت الدراسة إلى أن البطالة تؤدي إلى السخط الشعبي، علاوة على التوترات والمخاطر السياسية والاجتماعية التي تنجم عن حالة اليأس والضياع التي يعيشها العاطلون.وأوصت الدراسة بضمان المساواة في الفرص والمعاملة لجميع العاملين من حيث الوصول إلى العمل وظروف العمل والدخل وفي التوجيه والتدريب والترقي في المجال المهني. ودراسة أخرى تناولت البطالة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي ،(بوقرة،2010) خلصت إلى أن هناك آثارا خطيرة للبطالة على مستوى الفرد والمجتمع، فالفرد قد يصاب بأمراض نفسية عديدة، وانتشار الجرائم، وضعف الانتماء للوطن، وكراهية المجتمع، وصولا إلى ممارسة العنف والإرهاب ضده، فضلا عما تمثله البطالة من إهدار للموارد الكبيرة التي استثمرها المجتمع في تعليم هؤلاء الشباب ورعايتهم صحياً واجتماعيا. ومن أهم مقترحات الدراسة وجود إستراتيجية لمكافحة البطالة الأمر الذي يحتاج إلى تغييرات مؤسساتية بعيدة المدى في البنية الاقتصادية وربما السياسية تشمل زيادة كفاية سوق العمل في سياق تدعيم تنافسية الأسواق عامة وضبط نشاطها في إطار من سيادة القانون التامة واستقلال للقضاء، وإصلاح للخدمات الحكومية، وإقامة نظم فعالة للأمان الاجتماعي. ودراسة مماثلة في السودان بينت دور العوامل السياسية في زيادة البطالة العربية،(الدومة ،2011) وتوصلت الدراسة إلى أن حل كثير من المشاكل الاقتصادية لا يتم إلا من خلال القنوات السياسية في الدولة، ومن هنا يجرى استخدام السلاح الاقتصادي في العلاقات الدولية، للتأثير في السياسة الخارجية والداخلية لأية دولة. هناك مشكلة بطالة عربية ملموسة وأن هذه البطالة لها صلة بمشكلات أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية، ولهذا فإن التضامن العربي واجب لمحاربة المشاكل الاقتصادية المشتركة والبطالة بعدة طرق، منها التوجه نحو التكتلات الاقتصادية بين الدول العربية. وفي مصر قدم (القصاص،2011)دراسة حول المصاحبات الاجتماعية للبطالة، إذ توصل الى أنه يجب تقديم الإعانات الاجتماعية والتأمين الصحي وتوفير فرص عمل مؤقتة، وغيرها من الإجراءات السريعة لمواجهة أزمة البطالة، والمساعدة على تحمل تكاليف الاقتصاد الرأسمالي، من خلال برامج لزيادة الدخل ودعم الأنشطة الإنتاجية .وكذلك إجراءات تعتمد على المبادرة والعمل الإيجابي بهدف محاصرة مشكلة نقص التوظيف منذ البداية، وعدم الانتظار حتى تتفاقم وتظهر بشكل حاد لدرجة انه يصعب على الإجراءات العلاجية مواجهتها

و دراسة أخرى(خالفي،2011) تناولت أزمة البطالة وطرق مواجهتها في الدول العربية كان من أهم نتائجها أن ارتباط الدول العربية بالأسواق الخارجية و المؤسسات الدولية سيزيد من خطورة مشكلة البطالة ، إذ إن الدول المتطورة نفسها تحاول حل هذه المشكلة عن طريق تدخلها المباشر من أجل حماية مؤسساتها و منتجاتها ، وفى المقابل تطلب من الدول العربية إلغاء الحواجز و الدعم و التخلي عن نظم الحماية و هو ما يكرس التبعية و التخلف بشكل أكبر، و لهذا يجب على هذه الدول

اتباع إستراتيجية ترتكز على تجنيد الطاقات الوطنية ، لدعم جهازها الإنتاجي و تطوير أدائه ، ولن يحدث هذا إلا من خلال فكر واع و إدارة و نظام رشيد يمكن من إعادة الاعتبار لقيم الفكر و العمل . وعلى الصعيد الأجنبي حظيت البطالة باهتمام الباحثين على مر السنيين، وهناك عدد كبير من الدراسات التي تناولت آثار البطالة وطرق علاجها،ومن هذه الدراسات على سبيل المثال دراسة (Tiggeman&Winfield,2004) التي بحثت في أثر الرضا الوظيفي في البطالة، وأظهرت دراسة(Walling,2004) أن نسبة البطالة كانت أعلى في فئة الشباب في سن العمل للمرحلة العمرية ما بين (24-16) سنة، كما أن البطالة بين النساء كانت أعلى من الرجال. وبلغت نسبة عدد الشباب من نسبة عدد العاطلين عن العمل في العالم حسب إحصائيات منظمة الأمم المتحدة في عام 2003 (12%). ودراسة أخرى قام بها (Smith & Veum,2004) هدفت إلى بناء برنامج لتقييم حاجات العاطلين عن العمل وتدريبهم واتخاذ القرارات المهنية المناسبة، وقد أثبتت نتائج الدراسة أن برنامج تقييم الحاجات أدى إلى رفع مستوى الدافعية للعمل والشعور بالتفاؤل وتعديل الشعور حول المستقبل المهني للعاطلين عن العمل.

التعقيب على الدراسات السابقة

يتضح من خلال الأدبيات المتعلقة بمشكلة البحث أنه لا يوجد هناك دراسة قامت بتحليل وتقييم برنامج مساعدات البطالة المؤقت من وجهة نظر المستفيدين، وذلك يدل على أصالة هذا البحث وأهميته ' ومن جهة أخرى فان الدراسات السابقة ركزت على أهمية مثل هذه البرامج في مواجهة أزمة البطالة وهناك دراسات أخرى ذهبت إلى تحليل السياسات الاقتصادية اللازمة من أجل التخفيف من حدة البطالة. من هنا يتضح أن تحليل برنامج البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين ومن خلال المحاور الذي تشملها استبانة البحث سوف تضيف معلومات في غاية الأهمية بالنسبة للقائمين على هذا البرنامج وفي مقدمتهم وزارة العمل الفلسطينية، وتساعد في اتخاذ الإجراءات المناسبة وهذا يعتبر الهدف الرئيس للبحث الحالي لا سيما وأن السلطة الفلسطينية وجهات أخرى داخلية وخارجية تطرح مثل هذه البرامج بشكل مستمر.

الطريقة والإجراءات:

يتناول هذا الجزء من الدراسة الطرق والإجراءات التي اتبعها الباحثان في تحديد مجتمع الدراسة والعينة وشرح الخطوات والإجراءات العملية في بناء أداة الدراسة ووصفها،ثم شرح مخطط تصميم الدراسة ومتغيراتها،والإشارة إلى أنواع الاختبارات الإحصائية التي استخدمت في الدراسة.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع المواطنين الذين استفادوا من برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت في محافظة طولكرم والبالغ عددهم بالاستناد إلى الإحصاءات الرسمية لبرنامج التشغيل المؤقت التابع لوزارة العمل الفلسطينية (10891) مستفيدا من مدينة طولكرم وقراها ومخيماتها، والجدول المرقم (1) يوضح توزيع مجتمع الدراسة حسب المنطقة والجنس .

جدول (1)

توزيع أفراد المجتمع الأصلي حسب المنطقة والجنس

المنطقة	الجنس		المجموع
	ذكور	إناث	
قرية	4532	1693	6225
مدينة	1905	742	2647
مخيم	1472	547	2019
الجميع	7909	2982	10891

عينة الدراسة:

أجريت الدراسة على عينة قوامها (320) من المستفيدين من برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت في محافظة طولكرم ، حيث مثلت مدينة طولكرم وقراها ومخيماتها الطبقات التي تم اختيار العينة منها،وفيما يتعلق باختيار العينة من المجتمعات الفرعية التي تمثلت في المدينة والقرى والمخيمات في محافظة طولكرم فقد جرى اختيارها بالطريقة الطبقية العشوائية باستخدام برنامج (Spss) وبتطبيق الأوامر(Select Cases) و(Random sample of cases)من المجتمعات الفرعية للدراسة التي تمثلت من المستفيدين من برنامج التشغيل المؤقت في المدينة والقرى والمخيمات ، وقد مثلت العينية ما نسبته (3%) تقريباً من المجتمع الأصلي للدراسة ، وتعتبر هذه النسبة جيدة، إذ يشير عودة ومكاوي (1992) إلى أن العينة تكون ممثلة بالبحوث المسحية التي يكون فيها مجتمع الدراسة عدة آلاف عندما تكون نسبة التمثيل (5%) فما فوق، وبعد إتمام عملية جمع البيانات وصلت حصيلة الجمع (325) استبانة استبعد منها (5) استبانات بسبب عدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، لكي تصبح عينة الدراسة التي تم إجراء التحليل الإحصائي عليها (320) مواطنا مستفيدا من برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت والملحق الإحصائي (أ) يبين وصف عينة الدراسة تبعا لمتغيراتها المستقلة.

أداة الدراسة:

بعد إطلاع الباحثين على عدد من الدراسات السابقة والأدوات المستخدمة فيها قاما بتطوير استبانة خاصة من أجل التعّرف على تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج ، وقد تكونت الأداة في صورتها النهائية من جزأين: الأول تضمن بيانات أولية عن المفحوصين تمثلت في الجنس ، العمر ، الحالة الاجتماعية ،المستوى التعليمي ، مكان السكن ، أما الجزء الثاني فقد تضمن الفقرات التي تقيس تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج، إذ بلغ عدد هذه الفقرات (36) فقرة وزعت على خمسة مجالات رئيسة على النحو الآتي:

الجدول (2)

توزيع فقرات أداة الدراسة على محاورها الرئيسة

المحاور	أرقام الفقرات	عدد الفقرات

مجال مدى تحقيق البرنامج لأهدافه	1، 2، 3، 4، 5، 6، 7،	7
مجال آليات تنفيذ البرنامج واختيار المستفيدين	8، 9، 10، 11، 12، 13، 14	7
مجال الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبرنامج	15، 16، 17، 18، 19، 20	7
مجال متابعة الجهات الرسمية وتعاون الهيئات المحلية	21، 22، 23، 24، 25، 26، 27	7
مجال مدى التزام ورضا المستفيدين من البرنامج	28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36	8
	الجميع	36

وقد تم تصميم الاستبانة على أساس مقياس ليكرت خماسي الأبعاد وبنيت الفقرات بالاتجاهين السلبي والإيجابي وأعطيت الأوزان كما هو آتٍ:

الفقرات ذات الاتجاه الإيجابي: أوافق بشدة:خمس درجات أوافق: أربع درجات محايد : ثلاث درجات لا أوافق: درجتين لا أوافق بشدة: درجة واحدة	الفقرات ذات الاتجاه السلبي: أوافق بشدة: درجة واحدة أوافق: درجتين محايد : ثلاث درجات لا أوافق: أربع درجات لا أوافق بشدة: خمس درجات

وبذلك تكون أعلى درجة في المقياس =5× 36= 180
وتكون أقل درجة = 1× 36= 36

طريقة تفسير النتائج (معيار التقويم):

بعد تحويل المتوسطات الحسابية إلى نسب مئوية تفسر النتائج على هذا الأساس وفق المعيار الآتي:

الوزن بالنسبة المئوية	درجة التقييم
أقل من 50%	منخفضة جدا
من50-59.9%	منخفضة
من 60-69.9 %	متوسطة
70% -79.9	كبيرة

80% فما فوق	كبيرة جدا

الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة :

صدق الأداة: استخدم الباحثان صدق المحكمين أو ما يعرف بالصدق المنطقي وذلك بعرض المقياس على (10) محكمين من ذوى الاختصاص بهدف التأكد من مناسبة المقياس لما أعد من أجله وسلامة صياغة الفقرات وانتماء كل منها للمجال الذي وضعت فيه، وقد بلغت نسبة الاتفاق بين المحكمين على عبارات المقياس 85% وهو ما يشير إلى أن المقياس يتمتع بصدق مقبول (عودة، 1998، ص383).

ثبات الأداة:

قام الباحثان باحتساب ثبات أداة الدراسة بعدة طرق على النحو الآتي:

أولا :طريقة إعادة الاختبار (Re-test Method): إذ تم تطبيق أداة الدراسة على عينة استطلاعية (استكشافية أولية) ((Pilot Study مكونة من (30) منتفعاً من برنامج التشغيل المؤقت ، لم يتم تضمينهم في عينة الدراسة الأصلية وبفرق زمني(14) يوماً بين التطبيقين، ثم تم احتساب معامل ارتباط سيبيرمان بين درجات مرتي التطبيق، وقد بلغ(0.84) وهو معامل مرتفع ويمكن الوثوق به.

ثانيا:ثبات التجانس الداخلي(Consistency) : وهذا النوع من الثبات يشير إلى قوة الارتباط بين الفقرات في أداة الدراسة، ومن أجل تقدير معامل التجانس استخدم الباحثان طريقة (كرونباخ ألفا) (Cronbach Alpha).والجدول (3) يبين نتائج اختبار معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا على محاور المقاييس المختلفة:

جدول (3) يبين

نتائج اختبار معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا على مجالات الدراسة وأقسامها المختلفة

المحور	قيمة معامل الثبات
مجال مدى تحقيق البرنامج أهدافه	0.77
مجال آليات تنفيذ البرنامج واختيار المستفيدين	0.66
مجال الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبرنامج	0.83
مجال متابعة الجهات الرسمية وتعاون الهيئات المحلية	0.78
مجال مدى التزام ورضا المستفيدين من البرنامج	0.76
درجة الثبات الكلية	0.89

يتضح من الجدول (3)أن الثبات لمحاور المقياس المختلفة تراوح بين (0.83-0.66) بينما بلغت قيمة معامل ألفا للثبات الكلي (0.89) وهي بصورة عامة معاملات مرتفعة مناسبة لأغراض الدراسة ويمكن الوثوق بها.

ثالثا: طريقة التجزئة النصفية(Split-Half Method): إذ تم تقسيم فقرات المقياس إلى قسمين متساويين حتى احتوى القسم الأول على الفقرات الفردية(1، 3، 5....) واحتوى القسم الثاني الفقرات الزوجية للاستبانة (2، 4، 6...) ثم تم استخراج معامل الارتباط بين الدرجات الفردية والدرجات الزوجية(ملحم، 2002:ص310) إذ بلغ معامل الثبات الكلي(0.88) وهذا يعتبر معامل ثبات مرتفع ومناسب جدا لأغراض الدراسة الحالية.

المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة :

من أجل معالجة البيانات استخدم برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية الآتية:

1. المتوسطات الحسابية النسب المئوية .
2. اختبار "ت" للعينات المستقلة
3. اختبار تحليل التباين الآحادي.
4. معادلة كرونباخ ألفا لقياس الثبات
5. اختبار LSD للمقارنات البعدية

نتائج الدراسة ومناقشتها:

بعد معالجة البيانات إحصائيا باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS) فيما يأتي عرض للنتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أولا: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأساسي:

ما درجة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج في محافظة طولكرم ؟

من أجل الإجابة عن هذا السؤال استخدمت المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ودرجة التقييم والجداول(4، 5، 6، 7، 8) لتبين ذلك، بينما الجدول(9) يبين ترتيب المجالات تبعا لدرجة التقييم:

1- مجال مدى تحقيق البرنامج أهدافه:

جدول(4)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ودرجة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج في محافظة طولكرم تبعا لمجال مدى تحقيق البرنامج أهدافه مرتبة تنازليا حسب درجة التقييم

التسلسل	الرقم في الاستبانة	الفقرة	المتوسط	النسبة المئوية	درجة التقييم
1	1	أسهم برنامج التشغيل المؤقت فعلياً في تخفيف أزمة وحدة البطالة.	3.721	74.44	كبيرة

2	5	استطاع البرنامج إشراك مؤسسات المجتمع المحلي في عملية التخفيف من أزمة البطالة .	3.615	72.31	كبيرة
3	3	أسهم البرنامج في رفع الروح المعنوية للمستفيدين .	3.600	72.00	كبيرة
4	6	أعطى البرنامج جزءا من الحق الضائع للعطل عن العمل.	3.489	69.78	متوسطة
5	4	أسهم البرنامج في دمج العاطلين عن العمل في مؤسسات المجتمع المحلي.	3.450	69.00	متوسطة
6	7	أعطى البرنامج نوعاً من الأمان الاجتماعي للعاطل عن العمل.	3.215	64.31	متوسطة
7	2	مدة البرنامج مدة كافية لتحقيق منافع مادية وخبرة عملية للمستفيدين من البرنامج.	2.881	57.62	منخفضة
		الدرجة الكلية لمجال مدى تحقيق البرنامج أهدافه	3.425	68.50	متوسطة

*أقصى درجة للفقرة(5) *وللمجال (35)درجة

يتضح من خلال الجدول (4) أن درجة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج في محافظة طولكرم تبعا لمجال مدى تحقيق البرنامج أهدافه كانت كبيرة على الفقرات (1، 5، 3)، إذ بلغت النسبة المئوية لاستجابات المفحوصين على هذه الفقرات (74.4%، 72.3%، 72%)، بينما كانت درجة المعوقات متوسطة على الفقرات (6، 4، 7)إذ بلغت النسبة المئوية لاستجابات المفحوصين على هذه الفقرات (69.7%، 69%، 64.3%)، وقد كانت درجة التقييم منخفضة على الفقرات (2)إذ بلغت النسبة المئوية لاستجابات المفحوصين على هذه الفقرة (57.6%)، أما الدرجة الكلية لمجال مدى تحقيق البرنامج أهدافه فقد كانت متوسطة إذ بلغت النسبة المئوية الكلية لاستجابات المفحوصين على هذا المجال (68.5%). تشير البيانات إلى أن الأغلبية رأوا أن البرنامج استطاع أن يخفف من المحنة الاقتصادية التي يعيشها العاطل عن العمل وعدّوا أيضا أن البرنامج أعطى فرصة ولو جزئية للاندماج مع المجتمع المحلي ومؤسساته وإكساب العاطل عن العمل نوعاً من الشعور الاقتصادي والاجتماعي والمعنوي.

2- مجال آليات تنفيذ البرنامج واختيار المستفيدين.:

جدول(5)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ودرجة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت

من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج في محافظة طولكرم تبعا لمجال آليات تنفيذ البرنامج واختيار المستفيدين مرتبة تنازليا حسب درجة التقييم

التسلسل	الرقم في الاستبانة	الفقرة	المتوسط	النسبة المئوية	درجة التقييم
1	4	كان هناك أثر للواسطة والمحسوبية في اختيار المستفيدين.	3.5156	70.31	كبيرة
2	1	تم اختيار المستفيدين من البرنامج حسب الأولويات	3.1000	62.00	متوسطة
3	5	معايير اختيار المستفيدين تعد مقنعة	3.0188	60.38	متوسطة
4	7	واجه القائمين على البرنامج ضغوطات من لدن جهات خارجية في اختيار المستفيدين .	3.0063	60.13	متوسطة
5	2	آليات اختيار المستفيدين حققت العدالة وتكافؤ الفرص	2.9530	59.06	منخفضة
6	6	لم يكن هناك خروقات من قبل المتنفذين في اختيار المستفيدين .	2.8875	57.75	منخفضة
7	3	امتازت آلية اختيار المستفيدين بالشفافية والوضوح .	2.8500	57.00	منخفضة
		الدرجة الكلية لمجال آليات تنفيذ البرنامج واختيار المستفيدين	3.0479	60.96	متوسطة

*أقصى درجة للفقرة(5) *وللمجال (35)درجة

يتضح من خلال الجدول (5) أن درجة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج في محافظة طولكرم تبعا لمجال آليات تنفيذ البرنامج واختيار المستفيدين كانت كبيرة على الفقرة (4)، إذ بلغت النسبة المئوية لاستجابات المفحوصين على هذه الفقرة(70.3%)، بينما كانت درجة المعوقات متوسطة على الفقرات (1، 5، 7)إذ بلغت النسبة المئوية لاستجابات المفحوصين على هذه الفقرات (62%، 60.3%، 60.1%)، وقد كانت درجة التقييم منخفضة على الفقرات (2، 6، 3) إذ بلغت النسبة المئوية لاستجابات المفحوصين على هذه الفقرات (59%، 57.7%، 57%)،أما الدرجة الكلية لمجال آليات تنفيذ البرنامج واختيار المستفيدين فقد كانت متوسطة إذ بلغت النسبة المئوية الكلية لاستجابات المفحوصين على هذا المجال (60.9%). ويعزو الباحثان هذه النتيجة المتوسطة والمتعلقة بآليات تنفيذ البرنامج واختيار

المستفيدين إلى اعتقاد المستفيدين بالدور الذي تمارسه المحسوبية والوساطة في اختيار المستفيدين من البرنامج بالإضافة إلى التأثيرات العليا التي مورست على القائمين على البرنامج من جهات خارجية, وهذا يتفق مع ما تم الإشارة إليه من لدن بعض الدراسات السابقة.

3- مجال الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبرنامج:

جدول(6)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ودرجة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج في محافظة طولكرم تبعا لمجال الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبرنامج مرتبة تنازليا حسب درجة التقييم

التسلسل	الرقم في الاستبانة	الفقرة	المتوسط	النسبة المئوية	درجة التقييم
1	4	يمكن اعتبار البرنامج أداة من أدوات محاربة الركود الاقتصادي.	3.7187	74.37	كبيرة
2	3	أسهم البرنامج في استغلال الطاقات البشرية المعطلة لخدمة المجتمع المحلي .	3.5969	71.94	كبيرة
3	5	أسهم البرنامج في التخفيف من المشاكل الاجتماعية التي يواجهها المستفيدون بسبب البطالة .	3.5906	71.81	كبيرة
4	1	أسهم البرنامج في توفير الحد الأدنى من الدخل اللازم لحياة كريمة للمستفيدين .	3.5781	71.56	كبيرة
5	6	وافر البرنامج جزءا من الأمان الاقتصادي والاجتماعي للعاطل عن العمل .	3.4500	69.00	متوسطة
6	7	وافر البرنامج نوعا من الراحة والاستقرار النفسي لدى العاطل عن العمل .	3.4250	68.50	متوسطة
7	2	استهدف البرنامج الفئات الأكثر فقراً وتضرراً من البطالة.	3.1719	63.44	متوسطة

		الدرجة الكلية لمجال الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبرنامج	3.5045	70.09	كبيرة

*أقصى درجة للفقرة(5) *وللمجال (35)درجة

يتضح من خلال الجدول (6) أن درجة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج في محافظة طولكرم تبعا لمجال الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبرنامج كانت كبيرة على الفقرات (4، 3، 5، 1)، إذ بلغت النسبة المئوية لاستجابات المفحوصين على هذه الفقرات(74.4%، 71.9%، 71.8%، 71.5%)، بينما كانت درجة التقييم متوسطة على الفقرات (6، 7، 2) إذ بلغت النسبة المئوية لاستجابات المفحوصين على هذه الفقرات (69%، 68.5%، 63.4%)، أما الدرجة الكلية لمجال الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبرنامج فقد كانت كبيرة إذ بلغت النسبة المئوية الكلية لاستجابات المفحوصين على هذا المجال (70%). ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن البرنامج أسهم في توفير حد مقبول من الدخل الذي بدوره كان له آثار اقتصادية واجتماعية ملموسة على المستفيدين، وذلك أدى إلى زيادة مستوى المعيشة لديهم من خلال توفير الحد الأدنى لمتطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

4- مجال متابعة الجهات الرسمية وتعاون الهيئات المحلية:

جدول(7)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ودرجة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج في محافظة طولكرم تبعا لمجال متابعة الجهات الرسمية وتعاون الهيئات المحلية مرتبة تنازليا حسب درجة التقييم

التسلسل	الرقم في الاستبانة	الفقرة	المتوسط	النسبة المئوية	درجة التقييم
1	5	كان هناك تعاون تام من لدن الهيئات المحلية لتنفيذ البرنامج	3.3812	67.62	متوسطة
2	6	أسهمت الهيئات المحلية في استيعاب الراغبين في العمل ضمن البرنامج	3.3750	67.50	متوسطة
3	1	كان هناك متابعة جدية ومستمرة للمستفيدين من لدن وزارة العمل.	3.3313	66.63	متوسطة
4	3	تمت زيارتي من لدن فريق البحث الميداني التابع للوزارة.	3.2937	65.87	متوسطة
5	7	فتح البرنامج آفاقا جديدة للدخول إلى سوق العمل الفلسطيني .	3.2781	65.56	متوسطة

6	2	تم العمل على تقييم البرنامج من لدن وزارة العمل أثناء أو بعد تنفيذه	3.2594	65.19	متوسطة
7	4	قام فريق البحث الميداني التابع للوزارة بزيارات مفاجئة للمستفيدين في أماكن عملهم المؤقتة	3.2476	64.95	متوسطة
		الدرجة الكلية لمجال متابعة الجهات الرسمية وتعاون الهيئات المحلية	3.3097	66.19	متوسطة

*أقصى درجة للفقرة(5) *وللمجال (35)درجة

يتضح من خلال الجدول (7) أن درجة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج في محافظة طولكرم تبعا لمجال متابعة الجهات الرسمية وتعاون الهيئات المحلية كانت متوسطة على جميع الفقرات على التوالي (5، 6، 1، 3، 7، 2، 4) إذ بلغت النسبة المئوية لاستجابات المفحوصين على هذه الفقرات(67.6%، 67.5%، 66.6%، 65.8%، 65.5%، 65.1%، 64.9%)أما الدرجة الكلية لمجال متابعة الجهات الرسمية وتعاون الهيئات المحلية فقد كانت أيضا متوسطة إذ بلغت النسبة المئوية الكلية لاستجابات المفحوصين على هذا المجال (66.1%). ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى زيادة عدد المستفيدين من البرنامج وتوزيعهم الجغرافي الواسع والممتد على المحافظة، الأمر الذي أدى إلى صعوبة التواصل الميداني معهم على ارض الواقع من لدن وزارة العمل والهيئات المحلية المختصة, ومن جهة أخرى يبدو أن توقعات وطلبات المستفيدين من البرنامج كانت مرتفعة مقارنة بالواقع.

5- مجال مدى التزام ورضا المستفيدين من البرنامج :

جدول(8)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ودرجة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج في محافظة طولكرم تبعا لمجال مدى التزام ورضا المستفيدين من البرنامج مرتبة تنازليا حسب درجة التقييم

التسلسل	الرقم في الاستبانة	الفقرة	المتوسط	النسبة المئوية	درجة التقييم
1	8	أشعر بأنه كان يجب على البرنامج أن يعطي مستويات أكبر من المساعدات للعاطل عن العمل .	3.97	79.31	كبيرة
2	1	التزمت بشكل جدي بفرصة التشغيل المؤقتة التي وافرها لي البرنامج	3.83	76.69	كبيرة

3	6	يمكن اعتبار البرنامج برنامج أغاثة أكثر من أنه برنامج تشغيلي.	3.76	75.19	كبيرة
4	3	أهداف البرنامج أسهمت في التخفيف من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي أواجهها	3.54	70.88	كبيرة
5	5	وضعي الاقتصادي والاجتماعي أصبح أفضل في ظل وجود البرنامج	3.34	66.75	متوسطة
6	4	أشعر بالرضا التام عن تعامل المؤسسات المحلية مع المستفيدين من البرنامج .	3.28	65.64	متوسطة
7	2	اشعر بالرضا التام عن آليات اختيار وتنفيذ البرنامج	3.28	65.63	متوسطة
8	7	الخروقات التي كانت في البرنامج كانت بسيطة ولم تكن جوهرية .	3.21	64.13	متوسطة
		الدرجة الكلية لمجال مدى التزام ورضا المستفيدين من البرنامج	3.46	69.26	متوسطة

*أقصى درجة للفقرة(5) *وللمجال (40)درجة

يتضح من خلال الجدول (8) أن درجة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج في محافظة طولكرم تبعا لمجال مدى التزام ورضا المستفيدين من البرنامج كانت كبيرة على جميع الفقرات على التوالي (8، 1، 6، 3) إذ بلغت النسبة المئوية لاستجابات المفحوصين على هذه الفقرات(79.3%، 76.6%، 75.1%، 70.8%)، كما كانت درجة التقييم متوسطة على الفقرات (5، 4، 2، 7) إذ بلغت النسبة المئوية لاستجابات المفحوصين على هذه الفقرات على التوالي (66.7%، 65.6%، 65.6%، 64.1%) .أما الدرجة الكلية لمجال مدى التزام ورضا المستفيدين من البرنامج فقد كانت متوسطة إذ بلغت النسبة المئوية الكلية لاستجابات المفحوصين على هذا المجال (69.2%). ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى تعدد آراء المستفيدين واختلاف أهدافهم من البرنامج إذ تتميز هذه الآراء والأهداف بالتضارب إلى حد ما, وذلك يعود إلى اختلاف البيئة ومستوى المعيشة والأحوال الاقتصادية والاجتماعية لهم.

6- ترتيب المجالات والدرجة الكلية لتقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج في محافظة طولكرم حسب درجة التقييم:

جدول(9)

ترتيب المجالات والدرجة الكلية حسب درجة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت

من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج في محافظة طولكرم

الترتيب	المجالات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة التقييم
1	مجال الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبرنامج	3.5045	70.09	كبيرة
2	مجال مدى التزام ورضا المستفيدين من البرنامج	3.4632	69.26	متوسطة
3	مجال مدى تحقيق البرنامج أهدافه	3.4251	68.50	متوسطة
4	مجال متابعة الجهات الرسمية وتعاون الهيئات المحلية	3.3097	66.19	متوسطة
5	مجال آليات تنفيذ البرنامج واختيار المستفيدين	3.0479	60.96	متوسطة
	الدرجة الكلية لتقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت	3.3501	67.00	متوسطة

يتضح من خلال الجدول (9) ما يأتي:

1- إن الدرجة الكلية لتقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج في محافظة طولكرم متوسطة، إذ بلغت النسبة المئوية الكلية لمتوسط استجابات المفحوصين على جميع الفقرات لجميع المجالات (67%).

2- إن ترتيب المجالات تبعا لدرجة التقييم لبرنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج في محافظة طولكرم جاء على النحو الأتي:

المرتبة الأولى: مجال الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبرنامج

المرتبة الثانية: مجال مدى التزام ورضا المستفيدين من البرنامج

المرتبة الثالثة: مجال مدى تحقيق البرنامج أهدافه

المرتبة الرابعة: مجال متابعة الجهات الرسمية وتعاون الهيئات المحلية

المرتبة الخامسة: مجال آليات تنفيذ البرنامج واختيار المستفيدين

ثانيا: النتائج المتعلقة بفرضية البحث

النتائج المتعلقة بمتغير الجنس:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة(a=0.05) في درجة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج في محافظة طولكرم تبعا لمتغير الجنس.

ومن أجل فحص الفرضية استخدم اختبار(ت) لمجموعتين مستقلتين(Independent t-test) ونتائج الجدول (10) تبين ذلك:

الجدول (10)

نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في درجة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج في محافظة طولكرم تبعا لمتغير الجنس

الجنس / المجالات	ذكر (ن= 211)		أنثى (ن= 109)		(ت) المحسوبة	مستوى الدلالة المحسوب
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
مجال مدى تحقيق البرنامج أهدافه	3.4010	0.75524	3.4718	0.68664	0.81-	0.41
مجال آليات تنفيذ البرنامج واختيار المستفيدين	3.0310	0.59257	3.0806	0.62747	0.69-	0.48
مجال الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبرنامج	3.5274	0.72743	3.4600	0.69235	0.79	0.42
مجال متابعة الجهات الرسمية وتعاون الهيئات المحلية	3.3223	0.83510	3.2855	00.74494	0.38	0.69
مجال مدى التزام ورضا المستفيدين من البرنامج	3.4493	0.75193	3.4902	0.68107	0.47-	0.63
الدرجة الكلية للتقييم	3.3462	0.60131	3.3576	0.51047	0.16-	0.86

* دال إحصائيا عند مستوى (a=0.05)

*بدرجة حرية (318)

يتضح من الجدول (10) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب قد بلغت على جميع المجالات وعلى الدرجة الكلية لتقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت تبعا لمتغير الجنس على التوالي (0.41، 0.48، 0.42، 0.69، 0.63، 0.86)وجميع هذه القيم أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة (a=0.05) أي أننا نقبل بالفرضية الصفرية القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة (a=0.05) في درجة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج في محافظة طولكرم تبعا لمتغير الجنس. ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن المستفيدين من برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت سواء كانوا ذكورا أم إناثا يخضعون لنفس الظروف ويحظون بنفس المعاملة من لدن القائمين على برنامج التشغيل.

النتائج المتعلقة بمتغير العمر:
لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة (a=0.05) في درجة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج في محافظة طولكرم تبعا لمتغير العمر.
ومن أجل فحص الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية تبعا لمتغير العمر ومن ثم استخدم تحليل التباين الآحادي (One-way Anova) لمعرفة دلالة الفروق في درجة المعوقات تبعا لمتغير العمر والجداول (11)و(12) تبين ذلك:

جدول(11)
المتوسطات الحسابية لدرجة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج في محافظة طولكرم تبعا لمتغير العمر.

العمر	أقل من 20سنة ن= 12	من30-21 ن=125	من 31-40 ن=99	أكثر من 40 سنة ن=84
	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط
مجال مدى تحقيق البرنامج أهدافه	3.5833	3.3966	3.4560	3.4087
مجال آليات تنفيذ البرنامج واختيار المستفيدين	3.3452	3.0749	3.0707	2.9385
مجال الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبرنامج	3.5833	3.4183	3.6003	3.5085
مجال متابعة الجهات الرسمية وتعاون الهيئات المحلية	3.5119	3.2444	3.3131	3.3741
مجال مدى التزام ورضا المستفيدين من البرنامج	3.7143	3.4926	3.4776	3.3668
الدرجة الكلية للتقييم	3.5476	3.3253	3.3835	3.3193

يتضح من خلال الجدول(11)وجود فروق بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة ما إذا كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية، تم استخدام اختبار تحليل التباين الآحادي (One-way Anova) والجدول (12) يوضح ذلك:

جدول (12)

نتائج تحليل التباين الآحادي لدلالة الفروق في درجة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج في محافظة طولكرم تبعا لمتغير العمر.

العمر	مصدر التباين		مجموع مربعات الانحراف	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
مجال مدى تحقيق البرنامج أهدافه	بين المجموعات	3	0.519	0.173	0.32	0.81
	داخل المجموعات	316	170.541	0.540		
	الجميع	319	171.060			
مجال آليات تنفيذ البرنامج واختيار المستفيدين	بين المجموعات	3	2.209	0.736	2.03	0.10
	داخل المجموعات	316	114.228	0.361		
	الجميع	319	116.436			
مجال الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبرنامج	بين المجموعات	3	1.913	0.638	1.24	0.29
	داخل المجموعات	316	161.305	0.510		
	الجميع	319	163.218			
مجال متابعة الجهات الرسمية وتعاون الهيئات المحلية	بين المجموعات	3	1.374	0.458	0.70	0.54
	داخل المجموعات	316	205.108	0.649		
	الجميع	319	206.482			
مجال مدى التزام ورضا المستفيدين من البرنامج	بين المجموعات	3	1.666	0.555	1.04	0.37
	داخل المجموعات	316	167.285	0.529		
	الجميع	319	168.951			
الدرجة الكلية للتقييم	بين المجموعات	3	0.735	0.245	0.74	0.52
	داخل المجموعات	316	103.347	0.327		
	الجميع	319	104.083			

دال إحصائيا عند مستوى (a=0.05)
يتضح من الجدول (12) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب قد بلغت في جميع المجالات على الدرجة الكلية لتقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت تبعا لمتغير العمر على التوالي (0.81، 0.10، 0.29، 0.54، 0.37، 0.52)وجميع هذه القيم أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة (a=0.05) أي أننا نقبل بالفرضية الصفرية القائلة :لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة (a=0.05) في درجة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج في محافظة طولكرم تبعا لمتغير العمر.وهذا يعود إلى أن البرنامج تعامل مع المستفيدين على أساس التعطل عن العمل وليس على أساس العمر أو الفروق العمرية, وذلك يعني أن البرنامج التزم بشرط العمر بالنسبة للمستفيد الذي يوجب أحد الشروط الواجب توافرها للاستفادة من البرنامج.

النتائج المتعلقة بمتغير الحالة الاجتماعية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة (a=0.05) في درجة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج في محافظة طولكرم تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية. ومن أجل فحص الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية ومن ثم استخدم تحليل التباين الآحادي (One-way Anova) لمعرفة دلالة الفروق في درجة المعوقات تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية والجداول (13)و(14) تبين ذلك:

جدول(13)

المتوسطات الحسابية لدرجة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج في محافظة طولكرم تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	أعزب/عزباء ن= 91	متزوج/ة ن=202	مطلق/ة ن=11	أرمل/ة ن=16
	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط
مجال مدى تحقيق البرنامج أهدافه	3.5275	3.3553	3.6104	3.5982
مجال آليات تنفيذ البرنامج واختيار المستفيدين	3.0322	3.0367	3.0519	3.2768
مجال الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبرنامج	3.5165	3.5149	3.1429	3.5536
مجال متابعة الجهات الرسمية وتعاون الهيئات المحلية	3.3106	3.2730	3.5195	3.6250
مجال مدى التزام ورضا المستفيدين من البرنامج	3.5463	3.4305	3.2078	3.5804

الدرجة الكلية للتقييم	3.3866	3.3220	3.3065	3.5268

يتضح من خلال الجدول (13) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة ما إذا كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية تم استخدام اختبار تحليل التباين الآحادي (One-way Anova) والجدول (14) يوضح ذلك:

جدول (14)

نتائج تحليل التباين الآحادي لدلالة الفروق في درجة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج في محافظة طولكرم تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية .

الحالة الاجتماعية	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
مجال مدى تحقيق البرنامج أهدافه	بين المجموعات	3	2.796	0.932	1.75	0.15
	داخل المجموعات	316	168.264	532.		
	الجميع	319	171.060			
مجال آليات تنفيذ البرنامج واختيار المستفيدين	بين المجموعات	3	0.886	0.295	0.80	0.49
	داخل المجموعات	316	115.550	0.366		
	الجميع	319	116.436			
مجال الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبرنامج	بين المجموعات	3	1.512	0.295	0.98	0.40
	داخل المجموعات	316	161.706	0.366		
	الجميع	319	163.218			
مجال متابعة الجهات الرسمية وتعاون الهيئات المحلية	بين المجموعات	3	2.347	0.782	1.21	0.30
	داخل المجموعات	316	204.135	0.646		
	الجميع	319	206.482			

مجال مدى التزام ورضا المستفيدين من البرنامج	بين المجموعات داخل المجموعات الجميع	3 316 319	1.782 167.169 168.951	0.594 0.529	1.12	0.34
الدرجة الكلية للتقييم	بين المجموعات داخل المجموعات الجميع	3 316 319	0.801 103.282 104.083	0.267 0.327	0.81	0.48

دال إحصائيا عند مستوى (a=0.05)

يتضح من الجدول (14) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب قد بلغت في جميع المجالات على الدرجة الكلية لتقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية على التوالي (0.15، 0.49، 0.40، 0.30، 0.34، 0.48)وجميع هذه القيم أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة (a=0.05) أي أننا نقبل بالفرضية الصفرية القائلة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة (a=0.05) في درجة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج في محافظة طولكرم تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية.وهذا معارض للواقع بعض الشيء، ويعود ذلك إلى أن المستفيد من البرنامج كان بدرجة أولى يهدف إلى الحصول على ما يعوضه عن البطالة بغض النظر عن الحالة الاجتماعية التي يمثلها.

النتائج المتعلقة بمتغير المستوى التعليمي:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة (a=0.05) في درجة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج في محافظة طولكرم تبعا لمتغير المستوى التعليمي. ومن أجل فحص الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية تبعا لمتغير المستوى التعليمي ومن ثم استخدم تحليل التباين الآحادي (One-way Anova) لمعرفة دلالة الفروق في درجة المعوقات تبعا لمتغير المستوى التعليمي والجداول (15)و(16) تبين ذلك:

جدول(15)

المتوسطات الحسابية لدرجة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج في محافظة طولكرم تبعا لمتغير المستوى التعليمي .

المستوى التعليمي	ابتدائي ن= 25	إعدادي ن=77	ثانوي ن=108	جامعي ن=110
	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط
مجال مدى تحقيق البرنامج أهدافه	3.3943	3.3457	3.5172	3.3974
مجال آليات تنفيذ البرنامج واختيار المستفيدين	3.1429	3.0541	3.0657	3.0045
مجال الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبرنامج	3.7829	3.5436	3.5251	3.3935
مجال متابعة الجهات الرسمية وتعاون الهيئات المحلية	3.4971	3.3210	3.4153	3.1556
مجال مدى التزام ورضا المستفيدين من البرنامج	3.6457	3.3581	3.5472	3.4130
الدرجة الكلية للتقييم	3.4926	3.3245	3.4141	3.2728

يتضح من خلال الجدول (15) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة ما إذا كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية تم استخدام اختبار تحليل التباين الآحادي (One-way Anova) والجدول (21) يوضح ذلك:

جدول (16)

نتائج تحليل التباين الآحادي لدلالة الفروق في درجة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج في محافظة طولكرم تبعا لمتغير المستوى التعليمي .

المستوى التعليمي	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
مجال مدى تحقيق البرنامج أهدافه	بين المجموعات	3	1.510	0.503	0.93	0.42
	داخل المجموعات	316	169.550	0.537		
	الجميع	319	171.060			
مجال آليات تنفيذ البرنامج واختيار المستفيدين	بين المجموعات	3	0.469	0.156	0.42	0.73
	داخل المجموعات	316	115.967	0.367		
	الجميع	319	116.436			
مجال الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبرنامج	بين المجموعات	3	3.456	1.152	2.27	0.07
	داخل المجموعات	316	159.762	0.506		
	الجميع	319	163.218			
مجال متابعة الجهات الرسمية وتعاون الهيئات المحلية	بين المجموعات	3	4.705	1.568	2.45	0.06
	داخل المجموعات	316	201.778	0.639		
	الجميع	319	206.482			
مجال مدى التزام ورضا المستفيدين من البرنامج	بين المجموعات	3	2.723	0.908	1.72	0.16
	داخل المجموعات	316	166.228	0.526		
	المجموع	319	168.951			

الدرجة الكلية للتقييم	بين المجموعات	3	1.657	0.552	1.70	0.16
	داخل المجموعات	316	102.425	0.324		
	المجموع	319	104.083			

دال إحصائيا عند مستوى (a=0.05)

يتضح من الجدول (16) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب قد بلغت في جميع المجالات على الدرجة الكلية لتقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية على التوالي (0.42، 0.73، 0.07، 0.06، 0.16، 0.16)وجميع هذه القيم أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة (a=0.05) أي أننا نقبل بالفرضية الصفرية القائلة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة (a=0.05) في درجة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج في محافظة طولكرم تبعا لمتغير المستوى التعليمي. ويعود ذلك إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية الصعبة والقاسية التي تتمخض عن البطالة للأفراد المتعطلين عن العمل فهي لا تفرق بين العاطلين عن العمل بناءً على مستوياتهم التعليمية.

النتائج المتعلقة بمتغير مكان السكن:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة (a=0.05) في درجة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج في محافظة طولكرم تبعا لمتغير مكان السكن.

ومن أجل فحص الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية تبعا لمتغير مكان السكن ومن ثم استخدم تحليل التباين الآحادي (One-way Anova) لمعرفة دلالة الفروق في درجة المعوقات تبعا لمتغير مكان السكن والجداول (17)و(18) تبين ذلك:

جدول(17)

المتوسطات الحسابية لدرجة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج في محافظة طولكرم تبعا لمتغير مكان السكن .

مكان السكن	مدينة ن= 70	مخيم ن=67	قرية ن=183
	المتوسط	المتوسط	المتوسط
مجال مدى تحقيق البرنامج أهدافه	3.7823	3.3923	3.3005
مجال آليات تنفيذ البرنامج واختيار المستفيدين	3.2099	2.9478	3.0226
مجال الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبرنامج	3.6490	3.4200	3.4801
مجال متابعة الجهات الرسمية وتعاون الهيئات المحلية	3.6388	3.1983	3.2247

مجال مدى التزام ورضا المستفيدين من البرنامج	3.6000	3.4883	3.4018
الدرجة الكلية للتقييم	3.5760	3.2893	3.2859

يتضح من خلال الجدول (17) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة ما إذا كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية تم استخدام اختبار تحليل التباين الآحادي (One-way Anova) والجدول (18) يوضح ذلك:

جدول (18)

نتائج تحليل التباين الآحادي لدلالة الفروق في درجة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج في محافظة طولكرم تبعا لمتغير مكان السكن

.

المستوى التعليمي	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
مجال مدى تحقيق البرنامج أهدافه	بين المجموعات	2	11.843	5.922	11.790	*0.00
	داخل المجموعات	317	159.217	0.502		
	الجميع	319	171.060			
مجال آليات تنفيذ البرنامج واختيار المستفيدين	بين المجموعات	2	2.625	1.312	3.656	*0.02
	داخل المجموعات	317	113.812	0.359		
	الجميع	319	116.436			
مجال الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبرنامج	بين المجموعات	2	2.048	1.024	2.014	0.135
	داخل المجموعات	317	161.170	0.508		
	الجميع	319	163.218			
مجال متابعة الجهات الرسمية وتعاون الهيئات المحلية	بين المجموعات	2	9.734	4.867	7.842	*0.00
	داخل المجموعات	317	196.748	0.621		
	الجميع	319	206.482			

مجال مدى التزام ورضا المستفيدين من البرنامج	بين المجموعات داخل المجموعات الجميع	2 317 319	2.043 166.908 168.951	1.021 0.527	1.940	0.14
الدرجة الكلية للتقييم	بين المجموعات داخل المجموعات الجميع	2 317 319	4.572 99.510 104.083	2.286 0.314	7.283	*0.00

*دال إحصائيا عند مستوى (a=0.05)

يتضح من الجدول (18) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب قد بلغت في مجال الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبرنامج و مجال مدى التزام المستفيدين ورضاهم عن البرنامج تبعا لمتغير مكان السكن على التوالي (0.13 ، 0.14) وهذه القيم أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة (a=0.05) أي أننا نقبل بالفرضية الصفرية القائلة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة (a=0.05) في درجة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج في محافظة طولكرم تبعا لمتغير مكان السكن على هذه المجالات.

بينما بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوب على مجالات مدى تحقيق البرنامج ل
أهدافه و آليات تنفيذ البرنامج واختيار المستفيدين و متابعة الجهات الرسمية وتعاون الهيئات المحلية على الدرجة الكلية على التوالي(0.00، 0.02، 0.00، 0.00) وجميع هذه القيم دالة إحصائية عند مستوى الدلالة المحدد للدراسة (a=0.05).

ولمعرفة لصالح من كانت هذه الفروق استخدم اختبارLSD للمقارنات البعدية ونتائج الجدول رقم(19) تبين ذلك:

جدول رقم(19)

نتائج اختبارLSD للمقارنات البعدية لدلالة الفروق في درجة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج في محافظة طولكرم تبعا لمتغير مكان السكن .

المجالات	المقارنات	المتوسط	مدينة	مخيم	قرية
مجال مدى تحقيق البرنامج أهدافه	مدينة	3.7823		-0.390	-0.481
	مخيم	3.3923			
	قرية	3.3005			

مجال آليات تنفيذ البرنامج واختيار المستفيدين	مدينة	3.2099		0.262-	0.187-
	مخيم	2.9478			
	قرية	3.0226			
مجال متابعة الجهات الرسمية وتعاون الهيئات المحلية	مدينة	3.6388		0.440-	0.414-
	مخيم	3.1983			
	قرية	3.2247			
الدرجة الكلية للتقييم	مدينة	3.5760		0.286-	0.290-
	مخيم	3.2893			
	قرية	3.2859			

*دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (a=0.05)

يتضح من خلال الجدول (19) الآتي:

* وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت على مجالات (مدى تحقيق البرنامج أهدافه ، آليات تنفيذ البرنامج واختيار المستفيدين، متابعة الجهات الرسمية وتعاون الهيئات المحلية) وعلى الدرجة الكلية للتقييم بين المستفيدين من البرنامج من سكان المدينة وسكان المخيمات لصالح سكان المدينة.
* وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت على مجالات (مدى تحقيق البرنامج أهدافه ، آليات تنفيذ البرنامج واختيار المستفيدين، متابعة الجهات الرسمية وتعاون الهيئات المحلية) وعلى الدرجة الكلية للتقييم بين المستفيدين من البرنامج من سكان المدينة وسكان القرية لصالح سكان المدينة.
* عدم وجود فروق دالة إحصائيا بالنسبة لباقي الفئات.

مناقشة النتائج والتوصيات

أولا: مناقشة النتائج الخاصة بسؤال الدراسة الأساسي:

ما درجة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج في محافظة طولكرم ؟

- استطاع برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت التخفيف الفعلي من أزمة البطالة في المجتمع الفلسطيني بدرجة كبيرة، وعمل على إشراك المجتمع المحلي في الإسهام في مواجهة البطالة وتحمل المسؤولية وذلك أسهم في رفع الروح المعنوية للعاطلين عن العمل والمستفيدين من البرنامج.
- أعطى برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت فرصة لاستعادة جزء من الحق الضائع للعاطل عن العمل ودمجه في مؤسسات المجتمع المحلي وإكسابه نوعا من الأمان الاجتماعي بدرجة متوسطة. بينما عدت المدة الزمنية غير كافية لتحقيق منافع مادية عالية للمستفيدين.
- كانت طرق اختيار المستفيدين والمعايير التي استخدمت من لدن القائمين على البرنامج محل شك إلى درجة متوسطة وذلك لاعتقاد المستفيدين أن هناك ضغوطا كانت تمارس على القائمين على البرنامج تحت ظل المحسوبية والتدخل الخارجي من الجهات العليا.
- يعتقد المستفيدون أن المحسوبية والوساطة أثرت بدرجة كبيرة في اختيار المستفيدين وحينئذٍ في درجة تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص التي كانت متدنية.
- تبين أن المستفيدين عدّوا البرنامج أداة لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي يعيشون، وأنه أسهم بشكل مؤقت باستغلال الموارد البشرية المعطلة، وحينئذٍ أسهم بدرجة كبيرة بالتخفيف من المشاكل الاجتماعية التي يواجهها العاطل عن العمل وأعطى نوعاً من الحياة الكريمة للعاطل عن العمل من خلال توفير الحد الأدنى من الدخل اللازم لمتابعة الحياة اليومية.
- يرى المستفيدون أن البرنامج قدم لهم فرصة في إرساء نوعٍ من الأمان الاقتصادي والنفسي للعاطل عن العمل، وهذا يأتي بسبب أن البرنامج يؤدي دوراً مؤقتاً تجاه هذه المشاكل، وعليه فإن للبرنامج أثراً اقتصادياً واجتماعياً فعالاً في المدى القصير، لأنه فعلا أسهم بمواجهة آثار البطالة والحرمان للعاطل عن العمل.
- أظهر التحليل بخصوص متابعة الجهات الرسمية وتعاون الهيئات المحلية للبرنامج وتنفيذه ومتابعته على أرض الواقع اهتماما متوسطا وكذلك كان هناك اعتقاد ليس منخفض الدرجة بخصوص قدرة البرنامج على فتح آفاق جديدة للدخول إلى سوق العمل، وعلى ذلك فان تقييم المستفيدين لمهام المتابعة وتنفيذ البرنامج من لدن الجهات المختصة كان متوسط المستوى.
- اتضح من اختبار فقرات سؤال الدراسة الأساسي أن البرنامج عد بشكل كبير برنامج إغاثة أكثر منه برنامج تشغيل، وهذا الرأي يتفق مع العديد من الدراسات السابقة، وحينئذٍ كانت النتيجة بالنسبة للتخفيف من حدة البطالة ومشاكلها جزئية، وعليه أظهرت عينة الدراسة أن البرنامج كان يجب أن يمنح مستويات أكبر من المساعدات للمتعطلين عن العمل ومدة أطول، ولكن بسبب زيادة أعداد المتقدمين للاستفادة من البرنامج، وعدم كفاية الموارد المالية المرصودة من لدن السلطة لهذا البرنامج، أدت هذه الأسباب إلى توجه القائمين على البرنامج إلى إيصال المساعدات إلى اكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل وذلك أدى إلى التأثير في درجة تحقيق البرنامج أهدافه بشأن صقل المستفيدين بخبرات تؤهلهم لعمل دائم.

- أما بخصوص درجة الرضا عن الأثر الاقتصادي الذي نتج عن البرنامج والرضا عن تعامل المؤسسات المحلية والآليات التي تم اختيارها لتنفيذ البرنامج فقد كانت ذات درجة متوسطة إضافة إلى المخالفات التي سجلت على البرنامج بأنها كانت ذات تأثير محدود وغير جوهري. وبسبب تعدد الاتجاهات والآراء واختلاف الأهداف والأماكن الجغرافية التي امتد إليها البرنامج فان مدى الالتزام والرضا من لدن المستفيدين لم يكن ذا درجة كبيرة بل متوسطة.

ثانيا: مناقشة النتائج المتعلقة بفرضية البحث

- من خلال اختبار فرضية البحث تبين أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة في درجة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت من وجهة نظر المستفيدين من هذا البرنامج في محافظة طولكرم تبعا لمتغير الجنس والعمر والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي، ويعود ذلك إلى أن البطالة والحرمان وانعدام مصدر الرزق للفرد لا يفرق في آثاره على أساس هذه المتغيرات وهذا يصب في مصلحة البرنامج، أي أن الآثار الاقتصادية والاجتماعية الايجابية التي نتجت عن البرنامج طالت العاطل عن العمل بغض النظر عن جنسه وعمره ومستواه الاجتماعي أو التعليمي.
- أما بخصوص متغير مكان السكن فأظهر الاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مجالات (مدى تحقيق البرنامج أهدافه ، آليات تنفيذ البرنامج واختيار المستفيدين، متابعة الجهات الرسمية وتعاون الهيئات المحلية) وعلى الدرجة الكلية للتقييم بين المستفيدين من البرنامج من سكان المدينة وسكان المخيمات لصالح سكان المدينة.

وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقييم برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت على مجالات (مدى تحقيق البرنامج أهدافه ، آليات تنفيذ البرنامج واختيار المستفيدين، متابعة الجهات الرسمية وتعاون الهيئات المحلية) وعلى الدرجة الكلية للتقييم بين المستفيدين من البرنامج من سكان المدينة وسكان القرية لصالح سكان المدينة.

ثالثا: ألتوصيات والمقترحات

في ضوء ما تقدم من نتائج يوصي الباحثان بما يأتي:

1. اتضح من التحليل أن مشكلة البطالة التي يعانيها المواطن الفلسطيني بحاجة إلى جهود أكبر من أن تكون مؤقتة أو إغاثية وحينئذٍ يجب على الجهات المختصة أن تعمل على تبني برامج اقتصادية تسهم في إيجاد حلول دائمة للبطالة.
2. يجب الحرص على انتقاء واختيار آليات تنفيذ مثل هذه البرامج بما يتوافق مع تحقيق العدالة للمستفيدين لما لذلك من أثر فعال في نجاح البرنامج وتعامل المواطنين المعنيين معه.
3. يجب مراعاة الشفافية والوضوح بدرجة كبيرة لما لها من حساسية على المستفيدين من البرنامج والبرامج المماثلة بشكل ملحوظ.
4. اتباع المزيد من التعاون والتنسيق بين الجهات الرسمية من أجل إتاحة الفرصة لإخراج أي برنامج مستقبلي بشكل أفضل،وضرورة إشراك القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية بآليات اختيار المستفيدين من لدن هذه البرامج بحسب حاجة كل جهة.
5. عدم الإتكاء على مثل هذه البرامج في مواجهة البطالة على مستوى واسع، بل يجب بناء

السياسات الاقتصادية القادرة على إيجاد حلول فعلية ودائمة لمشكلة البطالة التي من شأنها أن تعمل على رفعة المواطن وتحارب الفقر وتسهم في البناء والنمو الاقتصادي.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع العربية:

أبو الشكر' عبد الفتاح'(2006) '' سوق العمل في إسرائيل'' المؤتمر السنوي '' البطالة في الأراضي الفلسطينية: واقعها وخيارات مواجهتها'' معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)' رام الله' ص (55 – 75).

أبو علام, رجاء،(1998)'' مناهج البحث العلمي'' عمان , دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

إسماعيل سفر، اسماعيل، ودليلة، عارف،(1997)،'' تاريخ الأفكار الاقتصادية''، منشورات جامعة حلب سوريا .

الكفري' صالح'(2006) '' الخصائص العامة لسوق العمل الفلسطينية في الوقت الراهن'' المؤتمر السنوي '' البطالة في الأراضي الفلسطينية: واقعها وخيارات مواجهتها'' معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)' رام الله' ص (23 – 36).

البطيمة' سامية و سير ادوارد'(1996) '' برامج فرص العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة''' معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ' رام الله.

بوقرة، رابح ،(2010)،''الآثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة في العالم العربي، جامعة المسيلة، الجزائر.

جامعة بير زيت'(2002) برنامج دراسات التنمية' تقرير التنمية البشرية'، رام الله ، فلسطين

الجعفري' محمود'(2006.) '' دور القطاع الخاص الفلسطيني في توليد فرص العمل'' المؤتمر السنوي '' البطالة في الأراضي الفلسطينية: واقعها وخيارات مواجهتها'' معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)' رام الله' ص (77 – 114)'

خالفي، علي،(2011)،''واقع أزمة البطالة وآليات مواجهتها في الدول العربية''، جامعة الجزائر

الخواجة ، ليلى،(1989)،'' دراسة تحليل لظاهرة البطالة السافرة و علاقتها بسوق العمل في مصر''، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة.

دانيال أر نولد ،(1992)، ترجمة د. عبد الأمير شمس الدين'' تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم''، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت.

الدومة ، صلاح الدين عبد الرحمن،(2011)،'' دور العوامل السياسية في زيادة البطالة العربية''،جامعة أم درمان الإسلامية ،السودان .

رهام حسن عبد الحكم، رهام حسن،(2000)،'' أثر سياسة الاصلاح الاقتصادي على مشكلة البطالة- دراسة مقارنة بين مصر واسرائيل- رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.

زكي، رمزي،(1997)'' الاقتصاد السياسي للبطالة ''،مطابع الرسالة ،الكويت .

السلطة الوطنية الفلسطينية'(2000) قانون العمل الفلسطيني' قانون العمل رقم (7) لسنة 2000م' رام الله'.

الشعيبي' عزت' (2006)'' الإطار القانوني لعلاقات العمل في الأراضي الفلسطينية'' المؤتمر

السنوي " البطالة في الأراضي الفلسطينية: واقعها وخيارات مواجهتها" معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)' رام الله' ص (175 – 186).
العزاوي،هدى،(2009)،" البطالة: أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل تحديات الإصلاح الاقتصادي"، جامعة بغداد ،العراق.
عودة، أحمد سليمان (1998)"الإحصاء التطبيقي" ط1 ، دار الأمل، اربد، الأردن.
عودة، احمد سليمان، وملكاوين، فتحي حسن,(1992)" أساسيات البحث العلمي في التربية والبحوث الإنسانية, اربد مكتبة الكتاني.
القصاص، مهدي محمد،(2011)،"المصاحبات الاجتماعية للبطالة، دراسة حالة"،جامعة المنصورة ، مصر.
مؤتمر العمل العربي'(2005) "الدورة الثالثة والثلاثون" تقرير متابعة حول الإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل" الرباط' المملكة المغربية' (25/2 – 3/ 3) .
مركز المعلومات الوطني الفلسطيني'(2004)" ملامح سوق العمل الفلسطيني" السلطة الوطنية الفلسطينية' رام الله'.
مكحول' باسم'(2006) " مؤشرات البطالة في الأراضي الفلسطينية" المؤتمر السنوي " البطالة في الأراضي الفلسطينية: واقعها وخيارات مواجهتها" معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)' رام الله' ص (37 – 54).
ملحم، سامي،(2002) "مناهج البحث في التربية وعلم النفس"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
النقيب' فضل'(2006) " سياسات مكافحة البطالة في الأمد البعيد" المؤتمر السنوي " البطالة في الأراضي الفلسطينية: واقعها وخيارات مواجهتها" معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)' رام الله' ص (195 – 218).
هلال' جميل'(2006) "حال شبكات الأمان الاجتماعي في مناطق السلطة الفلسطينية" 'المؤتمر السنوي " البطالة في الأراضي الفلسطينية: واقعها وخيارات مواجهتها" معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)' رام الله' ص (129 – 160).
وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2002)' UNDP) " مشروع تقرير الفقر بالمشاركة PPA ' تقرير محافظة الشمال' قطاع غزة' آذار .
وزارة التخطيط والتعاون الدولي'(2003) "خطة الطوارئ والاستثمار العام" '(-2003 2004)' السلطة الوطنية الفلسطينية' رام الله'.
وزارة العمل الفلسطينية'،(2005)" التقرير السنوي للإدارة العامة للتشغيل" رام الله'.
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية '(2005) " شبكة الأمان الاجتماعي" السلطة الوطنية الفلسطينية ' رام الله.
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية'(2006) ندوة بعنوان"" من الإغاثة إلى التنمية" خان يونس' غزة.

ثانيا: المراجع الأجنبية:
Salamaet,P Valler,(1974),'An introduction to Economic Policy', collec-

tion, Maspero
Samuelson, Paul, A& Nodhaus, William D,(1989) Economics, 13 th ed, M C GRAW-HILL, New York.
Smith,P&Veum,A,(2004), "Unemployment Among Graduates ",Journal of Studies& Research, Calefornia.
Tadaro, Michael P& Smith, Stephen C,(2003) ,Economic Development, 8 th ed, Addison Wesley, New York
Walling, Annette ,(2004)," "Transatlantiontic Difference in labor markets " change in wages and non-employment structure",William Davidson Institute Working paper No: 762, March 2004
Winefield,L&Tiggeman,S,(2001),"The Causes of Unemployment in Eastern Europe", Journal of Economics,vol:13 No:5

الملاحق الإحصائية

جدول(1)
وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	211	65.9
أنثى	109	34.1
الجميع	320	100%

الجدول (2)
وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من20سنة	12	3.8
من30-21 سنة	125	39.1
من 40-31 سنة	99	30.9
أكثر من 40 سنة	84	26.3
الجميع	320	100%

الجدول (3)
وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية %
أعزب/اء	91	28.4
متزوج/ة	202	63.1
مطلق/ة	11	3.4
أرمل/ة	16	5.0
الجميع	320	100%

الجدول (4)
وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية %
ابتدائي	25	7.8
إعدادي	77	24
ثانوي	108	33.8
جامعي	110	34.4
الجميع	320	100%

الجدول (5)
وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير مكان السكن

مكان السكن	التكرار	النسبة المئوية %
مدينة	70	21.9
مخيم	67	20.9
قرية	183	57.2
الجميع	320	100%

Palestinian Programme for Unemployment Subsidies and Temporal employment: A Field Study From The Beneficiaries Point of View In Tulkarm Governorate/ Palestine

Omer Abu-aeideh
Salameh Salem
Faculty of Administrative Science & Economics - Alqds Open University
Tulkarm - Palestine

Abstract
This present study aimed to evaluate the temporal programme of unemployment subsidies from the unemployed workers' point of view. In order to achieve such a task, the researchers seek to examine the effect of some factors like sex, age, social status, educational level and the place of living on the programme. A sample of (320) unemployed workers has been selected randomly in order to satisfy the aims of the study. This sample has been tested through a specific questionnaire which has been designed for this research to measure the degree of the evaluation of the programme with regard to certain areas. These areas are: the ability of the programme to fulfill its objectives, the ways and tools followed by the programme in order to select the beneficiaries and how it performs on the ground, the economic and social impact of the programme, the cooperation of the local authorities and the degree of benefit reached by the programme. The main results are as follows. First, the programme had decreased the sharpness of the unemployment crises that spread in the Palestinian economy and paid back some of the lost right to the unemployed workers. Second, the programme has merged the unemployed workers into the local authorities. Third, the programme does not open new opportunities to the unemployed persons in order to resolve their crisis. Fourth, some rule violations were registered against the authorities with regard to the selection of the beneficiaries. Moreover, some other violations were noted against the unemployed workers themselves . Finally, in the light of the above- mentioned results, the main recommendation of the study is that the issue of unemployment needs to be addressed through a wider programme and such programme is not possible without effective planning and economic polices.